

الزَّهْرِي

حول

اتفاقية القضاء على أشكال التمييز

ضد المرأة من المنظور الإسلامي

لديده اللهري

رئيس التعمير

د. علي أحمد الخطيب

**العدد ٢٠٠٤**

**الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية**

**القاهرة**

الأخضر

حول

اتفاقية القضاء على أشكال التمييز

ضد المرأة من المنظور الإسلامي

لإعداد الدكتور الشيخ جواد الحق على جواد الحق شيخ الفقه الديني



رئيس التحرير  
د. علي محمد الخطيب

مكتبة  
عرب  
مكتبة



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
أجمعين .

وبعد :

فإن اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة قد افتتحت بجملة  
من المبررات الداعية إلى إعدادها ، ثم أُتيحت بموادها التي بلغت ثلاثين  
مادة ، منها ست عشرة (١٦) مادة نصت على ما يجب ، وما يمتنع  
بالنسبة للمرأة ، وواجبات الدول الموقعة نحو الالتزام بتلك الأحكام  
وبتنفيذها ، وباقي المواد في تنظيم سبل ووسائل التصديق على هذه  
الاتفاقية ، وانتخاب لجنة تتبع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة تقوم على  
تنفيذها ، وقد نظمت المواد من (١٧ - ٣٠) تشكيل هذه اللجنة ،  
وخطوة المتابعة ، والتصديق وسائر الإجراءات المتعلقة بمتابعة التنفيذ  
والتحكيم .

والاتفاقية في جملتها تعبر عن رغبة المجتمع الدولي في تحقيق المساواة  
الكاملة بين الرجل والمرأة ، مستهدفة القضاء على التحيز أو التمييز ضد  
المرأة .

وهذا القدر من المستهدف مقبول ولا غبار عليه ، ولكن التزيد  
بالقول بـ « أن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير  
في الدور التقليدي للرجل ، وكذلك في دور المرأة في المجتمع

والأسرة ، . فيه تجاوز لطبيعة كل من الرجل والمرأة ، وما استكن في هذه الطبيعة المتغيرة من الكثير من الخصائص ، والوظائف العضوية والنفسية ، وإن تساوى في الإنسانية .

ونصوص الإسلام في مَصَدَرِيهِ الأساسيين — القرآن والسنة — لا يجيزان كل هذا التغيير الذى تبتغيه هذه الاتفاقية في المبررات التى سيقى فى افتتاحيتها .

ثم إن الأمر الذى لا تقره قواعد الإسلام — التى تقررت من نصوص القرآن الكريم ، ومن السنة النبوية الصحيحة — استهداف (التغيير) فى الدور التقليدى لكل من الرجل والمرأة فى المجتمع والأسرة ، متى كان سند عناصر هذا الدور نصوص القرآن الكريم ، والسنة عن رسول الله محمد — صلى الله عليه وسلم — .

فذلك أن طبيعة الخلقة تختلف بين الرجل والمرأة ، وأن لكل وظيفة ، ومن هنا كان تحديد المسئولية لكل منهما كما أفصح عنها قول رسول الله محمد ﷺ : (كلكم راع ، ومسئول عن رعيته : الإمام راع ومسئول عن رعيته ، والرجل راع فى أهله ومسئول عن رعيته ، والمرأة راعية فى بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها ، والخادم راع فى مال سيده ومسئول عن رعيته ، وكلكم راع ومسئول عن رعيته)<sup>(١)</sup>

---

(١) رواه البخارى ومسلم — الترغيب والترهيب للمنذرى ج ٣ ص ١٥٤ ، ١٥٥ ط .

لقد عني القرآن الكريم بشئون المرأة في الكثير من سوره ، حتى عرفت إحدى السور بـ (سورة النساء الكبرى) وعرفت أخرى بـ (سورة النساء الصغرى) وهما : سورة النساء (الرابعة في ترتيب المصحف) وسورة الطلاق (الخامسة والستون في ترتيب المصحف) ، وهذا يدل على مكانة المرأة في نظر الإسلام ، وأنها مكانة لم تبرز ولم تحظ بمثلها المرأة في شريعة أخرى ، بل ولا في أى مجتمع إنسانى على مر العصور والتطور الإنسانى في هذه الحياة حتى يومنا هذا .

ولقد أثّرت في هذه الأيام عدة قضايا حول المرأة : بعضها جاء تقليداً لمجتمعات بعيدة عن المنهج الإسلامى الذى يُستقى من نصوص القرآن والسنة .

وبعضها جاء وليداً لعادات وأعراف توارثها الناس دون أن يستظهروا ما إذا كان هذا الذى توارثوه إسلامياً — صحيح النسبة إلى الإسلام أم لا .

وبعضها جاء نتيجة سوء الفهم لنصوص القرآن ، أو التزمت في هذا الفهم : ونزيد إيضاح بعض تلك القضايا فيما يلي مستلهمين حكم الإسلام في كل منها مما جاء به القرآن الكريم ، وسنة رسول الله ﷺ . وسوف تلقى الضوء على جوانب هذا الموضوع من خلال فصلين ، تلقى في أولهما : الضوء على قضية المساواة بين الرجل والمرأة في المنظور الإسلامى/ونبين في ثانيهما : الأحكام المتعلقة بقضية المساواة بين الرجل والمرأة .





# الفصل الأول

## المساواة بين الرجل والمرأة



١ - هذا هو القرآن الكريم يحدثنا عن خلق الرجل والمرأة فيقول الله تعالى - في أول « سورة النساء » :

﴿ يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ أَلْذَىٰ خَلَقْنَا مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهُمَا وَنَكَلَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ سِرَ الْأَرْحَامِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝﴾ (١)

وفي « سورة الحجرات » قول الله - سبحانه - :

﴿ يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَاهُمْ ۝﴾ (٢)

والمستفاد من هاتين الآيتين - وغيرهما - أن القرآن لم يفاضل بين الرجل والمرأة في الجانب الإنساني ، وإنما التفاضل يكون فيما يكتسبه الإنسان - رجلاً أو امرأة - من الصفات والأخلاق التي تسمو به إلى أفضل المستويات .

وفي القرآن ما يقرر أن الرجل والمرأة شطرا نفس واحدة ، لا يختلفان في الإنسانية ، كما لا يعد أحدهما فرعاً للآخر ، وإنما هما شطران لنفس واحدة فهما متكاملان ، ذلك قول الله تعالى - في سورة الروم :

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَنْوَابًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝﴾ (٣)

(٢) الآية ١ سورة النساء .

(٤) الآية ٢١ سورة الروم .

(٣) الآية ١٣ سورة الحجرات .

وفي القرآن ما يقرر : أن الرجل والمرأة يشتركان في « الوالدية »  
فقد سمي القرآن الرجل : ولدا ﴿ لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ ﴾ لقمان —

٣٣

وامراته : والدة ﴿ لَا تُضَكَّرُ وَلَدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ البقرة — ٢٣٣ .  
وجاءت نصوص الآيات بوضعهما معا موضع التكريم والاحترام  
بوصف الوالدية ، فكانت الوصايا العديدة التي تحت على الإحسان  
إليهما ، وعلي البر بهما تذكيرا بالأصل الإنساني .  
كما في قول الله — تعالى — في « سورة النساء » :

﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَالَّذِينَ إِحْسَنَّا <sup>(٥)</sup>

وقول الله — سبحانه — في سورة الإسراء :

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَالَّذِينَ إِحْسَنَّا <sup>(٦)</sup>

بل إن القرآن بعد أن ساوى بين الوالدين في الوصية بالإحسان إليهما  
واحترامهما — أرشد إلى ما للوالدة من جهود فائقة في تربية أولادها ،  
لا يحمل الوالد منها شيئا ، من ذلك قول الله — تعالى — في « سورة  
لقمان » :

(٥) من الآية ٣٦ سورة النساء .

(٦) من الآية ٢٣ سورة الإسراء .

﴿وَوَضَعْنَا الْإِنْسَانَ بُولَدِيَّةً حَمَلَةً أُمًّا  
وَهَذَا عَلَى وَهْنٍ وَفَصِيلَتُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ (٧)

وحين سأل رجل رسول الله ﷺ « من أحق بحسن صحابتي قال : أمك . قال : ثم من : قال : أمك . قال : ثم من : قال : أمك . قال : ثم من قال : أبوك » رواه البخارى أول كتاب الأدب .

وتخصيص الأم بهذا القدر من العناية جاء تنظيماً لما تقتضى به فطرة الخلق والتكوين ، وجزاء عاطفة الشفقة الفائقة التى أودعها الله قلب المرأة لولدها ، وبها احتملت مشاق الحمل ، والولادة ، والإرضاع وجهود التربية الأولى ، والسهر على حفظ المولود فى صحته وسلامته بما يؤهله إلى اجتياز مراحل الحياة . وذلك شأن تشريع الإسلام ، فكما نظم صلة الولد بالوالدين ، وأبان فضل الأم تقديراً لما تقوم به نحو الولد ، وتقدير دور الوالد باعتباره المكافح الكادح المنفق — وكما فعل ذلك فى محيط الوالدين — نظم تحصيل المال من طرقه المشروعة وإنفاقه فى الوجوه المعقولة ، دون تقتير أو تبذير ، ونظم علاقات الناس بعضهم مع بعض على أساس من المحبة والتعاون دون استغلال لحاجة يحتاج . كل ذلك جاء تنظيماً لمقتضى الفطرة السليمة .

---

(٧) من الآية ١٤ سورة لقمان .

فهل مع هذه المساواة التي قررها الإسلام في القرآن الكريم بين الرجل والمرأة في « الوالدية » ، والنص على كمال « إنسانية المرأة » وأنها والرجل قد خلقا من نفس واحدة .

هل مع هذا يكون الإسلام قد ماز الرجل كإنسان عن المرأة كإنسان ؟

إِلَهِم : لا ، وكل عاقل من ذكر وأنثى يقول : إلهي لا . بل الله يمن على المرأة بإنصاف القرآن الكريم لها ويرفعته لشأنها .



لقد أضاف الإسلام إلى ما سبق تأكيداً جديداً في مجال المساواة والتكريم ، وذلك في صورة الخلق ، فهي رحم واحدة ، ونفس واحدة ، وماء واحد ، يخرج من بين الصلب والترائب ، قال سبحانه :

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَتْفَؤَارَكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَنَ مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۖ﴾ (٨)

وقال رسول الله ﷺ : « النساء شقائق الرجال » (٩) ، أى مخلوق بشري قبل أن تكون أنثى ، وإذا كانت حكمة الله قد اقتضت بعض الفوارق الجسمانية العضوية ، والعاطفية ، والنفسية فقد جاء هذا نتيجة لاختلاف المسئولية التي هيأ الله لها كلا من الذكر والأنثى .

ومن مقومات هذا الخلق المشترك : تسميته الرجل والداً ، والمرأة والدة ، وصدق الله حيث قال : « وبالوالدين إحساناً » (١٠) ومن الرجل والمرأة تناسلت الشعوب والقبائل وتكاثر الصنفان في نوع من التكامل الذى أودع الله في طبيعة كل منهما ، وفي ذلك نعمة من نعم الله الكبرى

(٨) من الآية ١ سورة النساء

(٩) رواه أبو داود والترمذى والنسائى ، وأحمد بن حنبل .

(١٠) سورة البقرة ٨٣ .

التي تستحق تقواه على تعهده لبنى آدم بالتربية ، والوثام المتكافئ بين الذكر والأنثى ، وهو — سبحانه وتعالى — قد غرس روح المودة والرحمة بين قطبي هذه الحياة وفي هذا لون من الربط الوثيق ، والميل الغريزي ، وضرب من التداخل القطري ، فقال — سبحانه :

﴿ هُنَّ لِيَنَاسُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِهِنَّ ﴾ (١١)

وإذن ، فليس لأحدهما من حيث عنصر البشرية ، والمقومات الإنسانية ، فضل على الآخر وإذا كانت ثمة مفاضلة ، فهي لا تقوم على الجانب العنصري ، وإنما تقوم على مبادئ وأسس خارجة عن نطاق طبيعة كل منهما ، فهي مبادئ لا تتعلق بالجمال التكويني ، وإنما تتعلق بالجمال التوجيهي ، من عمل وتقوى ، وعلم ، وفضائل ترقى بالإنسان إلى هدفه الأسمى ، وصدق الله حيث قال : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ ﴾ (١٢)

ويؤكد الرسول — عليه الصلاة والسلام — هذا المبدأ فيقول : « أيها الناس إن أباكم واحد ، كلكم لآدم ، وآدم من تراب ، وليس لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أبيض ، ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى » (١٣)

(١١) سورة البقرة من الآية ١٨٧ .

(١٢) سورة الحجرات الآية ١٣ .

(١٣) انظر : خطبة الرسول ﷺ في حجة الوداع في ( البيان والتبيين للجاحظ ) ٣/٢ ، وغيره .



## المساواة في حرية التفكير والرأي

انطلاقاً من هذا المبدأ العظيم — وقفت امرأة مواجهةً عمر بن الخطاب معترضةً عليه ، حينما كان يخطب ، ويحضر على عدم المغالاة في المهور ، فقالت له ، كيف تدعون إلى هذا يا عمر والله يقول : « وآتيم إحداهن قنطاراً » فقال عمر : « أصابت امرأة وأخطأ عمر » (١٤)

فلمرأة في الإسلام حق التفكير ، لتصل للرأي القويم ، ولقد شاركت النساء في الأخذ عن رسول الله ﷺ حتى قلن له : يا رسول الله لقد غلبنا عليك الرجال ، فاجعل لنا يوماً من نفسك ، كما جعلت لهم ، فجعل لهم يوماً وعظهن فيه (١٥) ، وفي قصة « خولة بنت ثعلبة » مع زوجها « أوس بن الصامت » — رضى الله عنهما — أعلى درجات الفكر النسائي ، وحرية القول ، واحترام الرأي للمرأة ، حتى إن الإسلام جعل شكوى هذه تشريعاً عاماً في حكم الظهار (١٦)

(١٤) قال ابن كثير : سنده جيد .

(١٥) رواه البخاري في العلم : ٣٦١/١ وأحمد : ٢٤/٣

(١٦) أوائل سورة المجادلة .

وهذه « أسماء بنت زيد الأنصارية » قد مثلت النساء في مجلس الرسول — صلوات الله وسلامه عليه — فقالت : إني رسول من وراء جماعة نساء المسلمين ، يقرن بقولي ، وعلى مثل رأيي ، إن الله بعثك إلى الرجال والنساء . فآمننا بك واتبعناك ، ونحن معشر النساء مقصورات مخدرات ، قواعد بيوت ، وموضع شهوات الرجال ، وحاملات أولادكم ، وأن الرجال فضّلوا بالجماعات ، وشهود الجنائز ، وإذا خرجوا للجهاد حفظنا لهم أموالهم ، وربينا أولادهم ، أفنشاركهم في الأجر يا رسول الله ؟

فالتفت رسول الله ﷺ بوجهه الكريم إلى أصحابه وقال لهم : هل سمعتم مقالة امرأة ، أحسن سؤالاً عن دينها من هذه ؟ فقالوا : لا ، يا رسول الله .

فقال رسول الله ﷺ : « انصرفي يا أسماء ، وأعلمي من وراءك من النساء ، أن حسن تبعيل إحداهن لزوجها ، وطلبها لمرضاة واتباعها لموافقة ، تعدل كل ما ذكرت » فانصرفت أسماء ، وهي تهلل استبشاراً بما قال لها رسول الله ﷺ (١٧) .

---

(١٧) رواه البخاري ومسلم — معنى التبعيل : أن تحسن المرأة طاعتها لزوجها .

## المبحث الثالث

### المساواة في حق التملك والحماية والتدين

وللمرأة حق الملك وحق التصرف في مالها بيعا وشراء ، وبهذا رفع الإسلام عنها عصا الرصاية ، وعصا الحجر والتضييق عليها فيما تملك ، وجعل لها حق البيع والشراء ، والإجارة والصدقة من خالص مالها ، كالرجال سواء بسواء ، ولا شك أن حق المرأة في إبداء الرأي وحق التملك والتصرف كل ذلك يتيح لها الدفاع عن نفسها ، وعما ملكت بالطرق المشروعة ، ولا يحل للرجل أن يأخذ من أموالها شيئا بغير رضاها ، نزولا على حكم الله — تعالى — حيث يقول :

﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ ۚ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ ۚ﴾ (١٨)

المساواة في حق الحماية :

وللمرأة — كذلك — حق الحماية ، وأن تحجر من تشاء إذا أوى إليها أحد الأشخاص طالبا أمانته وإجارته ، فقد روى أن أم هانئ بنت أبي

(١٨) سورة النساء الآية ٣٢ .

طالب — رضى الله عنها — قد أجارت أحد الأعداء من المشركين ،  
يوم فتح مكة ، وأراد أخوها الإمام على — رضى الله عنه — أن يقتله ،  
فذهبت إلى رسول الله ﷺ وأخبرته بالقصة ، فقال لها : قد أجرنا من  
أجرت ، وأما من أمنت يأُم هانيء<sup>(١٩)</sup> .

وفي هذا تأصيل للمبدأ الذى أقره الرسول — عليه الصلاة  
والسلام — من قبل ، حينما قال : « المسلمون تتكافأ ذماؤهم ، ويسعى  
بذمتهم أذنابهم »<sup>(٢٠)</sup> .

### المساواة فى حق التدوين :

الحرية الدينية مكفولة للمرأة كفالة مطلقة ، مثلها فى ذلك مثل  
الرجل ، فعليا أن تؤدى فرائضها الدينية كاملة غير منقوصة ، لأنه لا  
طاعة لمخلوق فى معصية الخالق ، وعليها واجب الأمر بالمعروف والنهى  
عن المنكر تنفيذا لقول الله :

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ

أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾<sup>(٢١)</sup>

ولكن احتراما لعقيدة المرأة المسلمة ، فإن الإسلام قد حرم أن  
تتزوج المرأة المسلمة رجلا غير مسلم حماية لها من تسلطه على عقيدتها

(١٩) انظر : الخراج لأبى يوسف : ٢٤٤ (ط/ السلفية) .

(٢٠) رواه أبو داود برقم ١٩٥٠ فى الجهاد ، وابن ماجه برقم ٢٦٨٣ .

(٢١) من الآية ٧١ سورة التوبة .

باعتبار أن له حق القوامة عليها ، ولأن الأولاد ينسبون إلى الزوج ، ومن ثم حُرِّم الإسلام زواج المسلمة بغير المسلم .

**سبق الإسلام في تقرير المساواة بين الرجال والنساء :**

أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ في مادته « الثانية » إشارة خفيفة إلى عدم التفرقة بين الرجال والنساء - وفي مادته « السادسة عشر » بفقراتها الثلاث ، نادى بالمساواة بين الجنسين . في حق الزواج وتأسيس الأسرة . وأن للرجل والمرأة حقوقاً متساوية عند الزواج ، وأثناء قيامه وعند انحلاله ، وكان ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥م قد سبق الإعلان العالمي فأقر في مادته الأولى « مبدأ المساواة بين الجنسين » .

وعند النظرة الفاحصة نجد أن هذين الميثاقين ، حديثاً عهد في موضوعيهما على حين أقرت الشريعة الإسلامية هذه المساواة عامة بين الجنسين بصورة فريدة من قبل ذلك بأكثر من ألف وأربعمائة سنة ، في الوقت الذي كانت فيه جميع شعوب العالم تضع المرأة تحت الحجر والوصاية ، وتنظر إليها نظرة الازدراء والاحتقار ، فتعتبرها تارة نجسة يجب أن تعزل ، وتارة سلعة تباع وتشترى وتورث ، وتارة أداة سوء يجب أن توأد . وآية ذلك تقريره ما يلي :



## المبحث الرابع

### المساواة في مجال العطية وفي مجال المسؤولية والجزاء

إن للمرأة باعتبارها أنثى حق المساواة بأشقائها الذكور ومن الخطأ التفرقة بين البنت والولد في أى ناحية من النواحي ، لأن ذلك يغرس فيها كراهية أبويها ، وكراهية إخوتها ، ويدفعها إلى الانحراف عند أول إشارة لها من أحد الشبان ، والرسول - صلوات الله وسلامه عليه - يأمر بالمساواة ، ويضرب مثلا طيبا في هذا السبيل فيقول : « ساووا أولادكم في العطية ، فلو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء » (٢٢) فلو كان ثمة باب للفضل والإيثار . لآثر به رسول الله ﷺ البنات على البنين .

وقد تكون هناك عاطفة قلبية نحو الولد ، أو نحو بنت دون أخرى ، ولكن واجب الوالدين أن يكبحا جماح هذه العاطفة ، بحيث لا تبرز

---

(٢٢) رواه الطبراني - جامع الأحاديث للسيوطي ج ٤ ص ٢٧٥ .

في : معاملة ، أو كلمة ، أو عطاء ، لأن هذه القلوب الصغيرة مفتوحة  
الآذان شديدة الحساسية ، سريعة الانزلاق والاندفاع ، وهو مالا نوده  
ولا نرضاه .

### المساواة في مجال المسئولية والجزاء :

. انتهج الإسلام منهجا قويا في ميدان العبادة ، من حيث الثواب  
والعقاب ، والجزاء على العمل ، فالمرأة كالرجل لا تقل عنه في مطلق  
المسئولية ، وأن عملها معقود بما جنت يداها ، إن خيرا وإن شرا ، قال  
— سبحانه :

﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ  
أَوْ اُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُجْزِيَنَّهُ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ  
أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (٢٣) .

ثم يرسم الله — سبحانه — صورة كاملة للمساواة بين الرجل  
والمرأة ، وأنها يقفان في نظم الإسلام من حيث المسئولية والجزاء على  
منصة واحدة فيقول :

إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ  
وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ  
وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ  
وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ

(٢٣) سورة النحل الآية ٩٧ .



فُرُوجَهُمْ وَالْحَنَفَظَاتِ وَالذَّكِرَاتِ اللَّهُ كَثِيرًا  
وَالذَّكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٤﴾

وقال - سبحانه :

﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ مِنْ  
ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ (٢٥) .

وما أروع هذه العبارة الأخيرة ( بعضكم من بعض ) فلقد سما  
القرآن الكريم بالمرأة ، حتى جعلها بعضا من الرجل ، وأنزل الرجل من  
عليائه وجعله بعضا من المرأة ، فكلاهما يكمل الآخر ، ولا يستقيم أمر  
الدنيا إلا بهذه الطبيعة المزدوجة ، وهذا التداخل الوثيق .

وفي جانب المسئولية ، نجد أن الشريعة الإسلامية قد جعلت من  
المرأة قرينة الرجل ، قال رسول الله ﷺ : « كلكم راع ، وكلكم  
مسئول عن رعيته » (٢٦) .

وقال - سبحانه : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ  
أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ  
وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ  
وَرَسُولَهُ ﴾ (٢٧) .

(٢٤) سورة الأحزاب : الآية ٣٥ :

(٢٥) سورة آل عمران من الآية : ١٩٥ .

(٢٦) رواه البخاري في باب الجمعة ٦/٢ وفي مواضع أخرى - ومسلم في الإملاء ٨/٦ والترمذي

برقم : ١٥٠٧ .

(٢٧) سورة التوبة من الآية : ٧١ .

ونلمس في الآية الكريمة أن مسئولية الطاعة في الإسلام تعد أكبر مسئولية فعلى أساسها يتوقف العمل الصالح ، وقد أراد الله - سبحانه - أن يرفع عنها هذا الإصر ، والمسئولية التي لحقت بها بسبب إغرائها لآدم كما تذكر ( اليهودية والمسيحية ) - وقد ذكر القرآن الكريم جملة مواطن من هذه القصة ، وسار مع آدم وحواء في التدرج ، ليقتفا على وضعهما وهما هاتقان مسروران ، ثم وهما مخطئان ، ثم وهما تائبان ، فقال - سبحانه :

﴿ وَقُلْنَا يٰٓأَدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا  
 حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ٢٥  
 فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا  
 بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ٢٦  
 فَنَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ فَقَالَ خُذْ هَٰذَا هُوَ النَّوَءُ الرَّجِيمُ ٢٧ ﴾ (٢٨)

## المبحث الخامس

### المساواة في حرمة الدم ونهائمه

ومن تمام المساواة بين الرجل والمرأة في الإسلام أن كان دمها مساويا لدمه ، والحكم فيهما واحد إذا وجب القصاص .

ذلك قول الله - سبحانه - في سورة البقرة :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ ۚ ﴾ (٢١٧)

حيث قصد بهذه الآية إبطال ما كان عليه العرب من الإسراف في القتل ، وعدم اتخاذ ( القصاص ) فيه أساسا للجزاء ، حيث كانوا لا يقتصرون في الجزاء على القاتل ، بل كانوا يقتلون بالعبد - إذا قتله عبد - سيداً من سادات العبد القاتل .

كما كانوا ... إذا قُتِلَت المرأة - لا يقتلونها قصاصاً ، وإنما يقتلون رجلاً من قبيلة القاتلة ، إن كان القاتل امرأة .

وهذا الواقع الذي كان عليه العرب يوضح لنا المقصود من ظاهر هذه الآية ، ومن مقابلة الأصناف الواردة فيها ، ومن ثم فلا دلالة لمفهوم المقابلة في الآية على أن الرجل لا يقتل بالأنثى ، ولا على أن الحر لا يقتل بالعبد .

(٢١٧) الآية : ٢١٨ سورة البقرة .

## المساواة بين الرجل والمرأة في الدية :

كان من مقتضى تسوية القرآن بين الرجل والمرأة في الإنسانية أن القصاص هو الحكم بينهما في الاعتداء على النفس ، وكانت جهنم ، والخلود فيها ، وغضب الله ولعنته ، هو الجزاء الأخرى في قتل المرأة ، كما كان هو الجزاء الأخرى في قتل الرجل ، وكانت الدية في قتل كل منهما - خطأً - واحدة ، دون تمييز بين الذكر والأنثى . وفي ذلك نزل قول الله - تعالى - في سورة النساء :

﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ۖ ﴾ (٣٠)

إذ الآية لم تفرق في هذا الحكم - في وجوب الدية بالقتل الخطأ - بين الذكر والأنثى ، حيث جاءت عبارتها عامة مطلقة لم تخص الرجل بشيء منها عن المرأة ، ولم يختلف الفقهاء في هذا الفهم ، وإن اختلفوا في مقدار الدية ، وهل الرجل والمرأة فيه سواء .

فذهب البعض إلى أن دية المرأة على النصف من دية الرجل في القتل الخطأ للمفارقة بينهما في الأعباء ، وفي قدر الضرر الذي يلحق بخلف كل منهما إذا قتل عدوانا ، وذهب آخرون إلى المساواة في مقدار الدية ، لأن هذا هو ما يؤكد اتفاق الفقهاء على أن الرجل والمرأة داخلان في حكم هذه الآية ، ومن ثم وجهت المساواة بينهما في مقدار الدية ، كما تساوى في وجوبها .

---

(٣٠) الآية : ٩٢ سورة النساء .

## المساواة في المسئولية

قال الله - تعالى - في سورة النساء : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَبْرًا ۝٣١﴾

وقال - سبحانه - في سورة آل عمران :

﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَبْصِغُ عَمَلَ عِلِيلٍ وَلَا أَكْرَأُ أَنْتِي بِمَعْصِيَتِكُمْ كَافَّةٌ ۝٣٢﴾ .

ففي هاتين الآيتين - وغيرها - تقرير القرآن الكريم : أن المرأة ذات مسئولية مستقلة عن مسئولية الرجل ، فهي مسئولة عن نفسها ، وعن عبادتها ، وعن معاملاتها ، وعن أسرها ، وعن أمتها ، ولا تقل في مطلق المسئولية عن الرجل ، وأن الثواب والعقاب عند الله لكل من الرجل والمرأة منوط بما يكون من كل منهما من طاعة أو مخالفة ، وطاعة الرجل لا تنفع المرأة إذا كانت غير صالحة ومنحرفة ، كما أن معصيته لا تضرها ، وهي مستقيمة صالحة .

ثم إن في عبارة الآية الأخيرة : ( بعضكم من بعض ) دلالة واضحة على المساواة إذا جعل القرآن المرأة بعضا من الرجل وجعل الرجل بعضا

(٣١) الآية : ١٦٤ سورة النساء . (٣٢) الآية : ١٩٥ سورة آل عمران .

من المرأة ، وبذلك تتجلى ( المساواة في المسؤولية والتكليف ) بين الرجل والمرأة في حياتهما المشتركة دون تفاضل أو سلطان كما يؤكداه قول الله - تعالى - في سورة النساء :

﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ﴿٣٣﴾﴾

وقول الله - سبحانه - في سورة المدثر :

﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٤﴾﴾ .

إذ قررت هذه الآية أن كل نفس : - رجل أو امرأة - مسئولة عما كسبت ، فلا يتحمل أحدهما خطأ الآخر أو خطيئته .

ويظهر هذا واضحاً في حديث القرآن عن امرأتَي النَّبِيِّينَ : نوح ولوط ، وعن امرأة فرعون . قال الله - سبحانه - في سورة التحريم :

﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطَ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاسِثِينَ ﴿٣٥﴾ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ .

إذ لم تشفع نبوة نوح ولوط - عليهما السلام - لامراتيهما ، بل كانتا في النار جزاء خروجهما على الدين وكفرهما . كما لم يضر كفر فرعون امرأته التي قدمت عملاً صالحاً ، فأدخلت الجنة بعملها دون أن تُسأل بأعمال زوجها .

(٣٣) من الآية : ٣٢ من سورة النساء . (٣٥) الآتان : ١٠ ، ١١ سورة التحريم .

(٣٤) من الآية : ٣٨ سورة المدثر .

## المسئولية العامة للمرأة

وإذا كان القرآن قد قرر مسئولية المرأة الخاصة عن نفسها في عباداتها ومعاملاتها ، فقد قرر - أيضا - مسئوليتها عن الدعوة إلى الخير بالأمر بالمعروف ، والإرشاد إلى الفضائل ، والنهي عن المنكر والتحذير من الرذائل ، وجعل انحراف كل من الرجل والمرأة عن واجب الإيمان والإخلاص لله ، وللأمة المسلمة موضع المساءلة باعتبار أن مسئولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أكبر المسئوليات .

ذلك ما صرح به القرآن في قول الله - سبحانه - في ( سورة

التوبة ) :

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ

أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ

وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ

وَرَسُولَهُ أَولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٦﴾

(٣٦) الآية : ٧١ سورة التوبة .

وفي سورة التوبة قبل هذه الآية قول الله - سبحانه (٣٧) :

﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٧﴾ وَعَدَّ اللَّهُ الْمُنْفِقِينَ وَالْمُنْفِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعْنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾

فليس من الإسلام أن تقعد المرأة عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأن تُلقى قسطها من هذه المسؤولية على الرجل ؛ بل عليها بحكم الله - سبحانه - في القرآن أن تحمل المسؤولية تضامنا مع الرجل لتنهض الأمة ويستقيم حالها ؛ لأن الرجل والمرأة مسئولان تضامنا عن استقامة حياة الأمة ، وإلا اضطربت الحياة إن تخاذل أحدهما عن حمل قسطه منها .

هذه مثل من القرآن الكريم دالة على أن الإسلام قد كرم المرأة ، فهي في أصول العقيدة تحمل أمانة إنسانيتها كاملة ، وتكاليف رشدتها أصالة ، فحقوقها مصونة ، وواجباتها ملقاة على عاتقها .

ولما كان أساس الزواج في الإسلام التآلف ، والتكامل بين الزوجين : ( وجعل بينكم مودة ورحمة ) (٣٨) فلا يجوز في الإسلام أن تكون الحياة الزوجية مجال صراع بين الزوجين على السيطرة والسلطة ، أو تنازع على نفوذ ورياسة ، فقد شرع الله لكل من الزوجين دائرة عمله وتكاليفه مع الأخذ في الاعتبار أن طبيعة الجماعة تقتضي أن يتولى

(٣٧) الآيتان : ٦٧ ، ٦٨ سورة التوبة .

(٣٨) الآية : ٢١ من سورة الروم .



فرد منها رعاية شعونها ، ويتحدث باسمها للحديث الشريف : ( إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا عليهم أحدهم ) (٣٩) .

والأسرة أحوج ما تكون إلى من يقوم على مصالحها ، وقد جعل القرآن الكريم هذه القوامة إلى الرجل تكليفا لا تشريفا ، مع احتفاظ المرأة بكل مقومات شخصيتها ؛ فلا تتخلى عن الإنشاء إلى أسرتها التي أنجبها ؛ بل تظل تحمل اسم أبيها ، ولها ( ذمتها المالية ) مادامت عاقلة رشيدة تباشر عقود التصرفات المدنية دون أن يحيد الزواج من هذه الأهلية ؛ بل وليس لزوجها ولا لأبيها على أموالها أية ولاية مادامت بالغة عاقلة رشيدة حيث أتاح لها الإسلام أن تملك ، وأن تتصرف فيما تملك ، وأباح لها توكيل غيرها فيما لا تريد مباشرة بنفسها وأن تضمن غيرها ، وأن يضمنها غيرها ، كل ذلك مساواة بالرجل سواء بسواء . تلك المساواة التي كفلها الإسلام للمرأة باعتبارها إنسانا كاملا إنسانية في حين أن المرأة الغربية - وبالجملة غير المسلمة ، وفي هذا العصر الذي يتنادون فيه بحقوق الإنسان عامة ، وحقوق المرأة خاصة - لم تصل إلى هذه الحقوق التي قررها الإسلام ، ففي كثير من البلاد غير الإسلامية تمنحى بالزواج - ذاتية المرأة وتنسلخ من أسرتها ، وتنسب إلى زوجها ، ولا تملك التصرف في أموالها ، وسيأتي مزيد بيان لموضوع القوامة (٤٠) .

---

(٣٩) رواه أبو داود - نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٥٥ ط / دار الحديث .

(٤٠) ص ٥٢ من هذا التقرير .



## المبحث الثامن

### حق العمل

إن انطلاق المرأة المسلمة إلى جميع ميادين العمل ليس مطلقا في نطاق الإسلام ، ولا سيما إذا كان المجتمع غير محتاج لعملها ، وكانت هي أيضا - أو زوجها - غير محتاجين للعمل لكسب رزقهما ، أما إن كانت محتاجة هي وزوجها ، أو كان المجتمع في حاجة إلى الأيدي العاملة ، والعقول المفكرة ؛ حتى لا يعتمد على الدخيل الأجنبي فالعمل في هذه الحالات أمر طبيعي ، وسعيها لكسب رزقها من هذا الطريق الحلال أمر مشروع .

هذا ويمكن القول - في نطاق نصوص القرآن والسنة - أن الأصل أن تتفرغ المرأة لمهمتها كزوجة وأم ، وأن لها أن تعمل استثناء من هذا الأصل في حالات أربع :

#### الحالة الأولى :

إن تكون المرأة ذات نبوغ خاص يندر في الرجال والنساء معا ، وأن المصلحة الاجتماعية توجب في هذه الحالة أن تعمل ؛ ليعود ذلك النبوغ

على المجتمع بنفع عام ، ولا تخمده بركودها فتضيع قوة عاملة من القوى النادرة . والمرأة في سبيل هذا تنشغل عن أمومتها للمصلحة العامة .

### الحالة الثانية :

أن تتولى المرأة عملا هو أليق بالنساء ، كتربية الأطفال وتعليمهم في سنهم الأولى ، وحتى انتهاء سن الحضانة المقرر شرعا حقا للنساء ، حتى يكون الطفل في حضانة أمه داخل البيت ، وفي عطف المرأة ورعايتها بالمدرسة .

ومثل هذا تطيب النساء والأطفال ؛ فقد قرر الفقهاء أن بعض هذه الأعمال فرض كفاية كالتقالات ، فإن عملهن من فروض الكفاية . ومن هذا القبيل ما قال به كمال الدين بن الهمام - من فقهاء الحنفية - أن الزوج ليس له منع امرأته من الخروج إذا كانت تحترف عملا هو من فروض الكفاية الخاصة بالمرأة ، ولكنه نصح هذه المحترفة ألا تخرج متبرجة مهتذلة في تصرفاتها .

### الحالة الثالثة :

أن تعين زوجها في ذات عمله ، وهذا كثير في البادية ، فالمرأة الريفية إذا كان زوجها عاملا زراعيا ، أو صاحب أغنام ، أو مستأجرا لمساحة صغيرة ، فإن امرأته تعاونه في عمله معاونة كاملة .. ولو كان هناك صورة مثالية في مجتمعنا لكانت صورة تلك المرأة الكادحة العاملة

المتعاطفة ، لاهؤلاء النسوة اللاتي يغشين الأندية والملاهى ودور  
الغناء ، ويلغظن فى مجالسهن لابلحلال بل بالحرام .

#### الحالة الرابعة :

أن تكون فى حاجة إلى العمل لقوتها وقوت عيالها ، بأن فقدت  
العائل ( هى وهم ) فكانت لابد أن تعمل لهذه الضرورة ، أو تلك  
الحاجة الملحة .

ويمكن إجمال هذا فى : أن المرأة يباح لها العمل إذا احتاجها العمل ،  
أو احتاجت هى العمل ، فالعمل خارج البيت للمرأة ليس ترفاً ولا  
مهنة ، وإنما حاجة أو ضرورة .

فإذا استغنت المرأة بمال أبيها أو زوجها وكسبه كان قيامها بمهمتها  
الأولى - تربية الإنسان - هى مهنتها ، وهى حاجتها ، وهى كل أملها  
ووظيفتها ولننظر فى واقعنا ، حين خلا البيت من الأب والأم ...  
بانشغالهما ، وكيف صار حال الأولاد فى التعليم والأخلاق ، وكيف  
اجتلطت عليهم أمور الحياة حين تخلى عنهم الرقيب الموجه ، ولنقارن بين  
- كسب المال - دون ضرورة أو حاجة ، وخسارة الأولاد ، وانتقاص  
تربيتهم بتركهم فى فراغ مفسد ، وبين قرناء يجرونهم إلى ما لانحمد  
عقباه ، والحوادث المنشورة فى هذا أشهر من أن تحصى أو تذكر ،  
والمستور منها أكثر .

إن على كل أسرة أن تراجع موقفها ، وأن تعرف أن صناعة الإنسان  
( الأولاد ) أعلى وأغلى صناعة ، وأن الأم ألزم وأقدر ، وأنه إذا لم يكن  
بالأسرة ضرورة أو حاجة لكسبها من عملها ، فأولى بها ، ثم أولى ، أن  
ترعى زرعها لتتعم ، وتقر عيناً بثماره .

ليست هذه دعوة للتخلي - بوجه عام - عن العمل ، وإنما هي  
دعوة للمراجعة والمفاضلة بين المكسب والخسارة ككل تجارة ، إذ يقبل  
كل تاجر على البضاعة الراجعة ، وليس أربح من أن تتاجر الأم وتنمي  
جزءها ( أولادها أكبادها تمشي على الأرض ) .



## الفصل الثاني

الأحكام المتعلقة بقضية المساواة بين الرجل والمرأة





## المبحث الأول

### اختلاف الرجال والنساء

إن الإسلام قد أباح للمرأة أن تشارك في الحياة العامة للمجتمع نجد هذا مقررأ في قول الله سبحانه - في (سورة المنتحنة) :

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ  
بِأَهْلِ مَسْكِنَا وَلَا يُشْرِكْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ  
بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ  
فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لهنَّ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ

أليست هذه الآية قد قررت أن للمرأة أن تشارك في الأمور العامة  
بمخرجها لمبايعة الرسول ﷺ والتعاقد معه على هذه الأصول العامة  
للدين وللحياة وللقيام بمحدود الشريعة ، وأحكامها التزاماً بشرع  
الله - تعالى .

وقد صح أن عمر بن الخطاب كان يُحْلَفُ المرأة المهاجرة : « بالله  
ماخرجت رغبة بأرض عن أرض » و « بالله ماخرجت إلا حباً لله  
ولرسوله » ..

(٤١) الآية ١٢ سورة المنتحنة

ولقد نقلت كتب السيرة والتاريخ : أن عبد الرحمن بن عوف -  
رضي الله عنه - ظل ثلاثة أيام يستشير الناس فيمن يخلف عمر - رضي  
الله عنه - من الستة المرشحين ، فلم يبق رجل ولا امرأة ؛ يُعتد برأيه إلا  
استشاره ، وهذا إجماع من الصحابة ..

ونقل القرآن ذلك الحوار التشريعي بين رسول الله ﷺ والمرأة التي  
ظاهر منها زوجها حيث افتتحت (سورة المجادلة) بقول الله - سبحانه :

﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ  
وَاللَّهُ يَسْمَعُ خَوَائِرُ مَا إِنَّ اللَّهَ بِصَبِيرٍ ﴾ (٤٢)

وقد نقل أن سبب نزول هذه الآية وما بعدها : أن (أوس بن  
الصامت) قال لزوجته - (خولة بنت ثعلبة) : أنت على كظهر أمي .  
وكان مثل هذا القول يحرم المرأة على زوجها في الجاهلية ، ثم أراد منها  
ما يريده الرجل من زوجه فامتنعت وقالت : والذي نفس خولة بيده لا  
تصل إلي ، وقد قلت ماقلت ، حتى يحكم الله ورسوله ﷺ فأنت  
رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن أوساً تزوجني ، وأنا  
شابة مرغوب في ، فلما خلا سني ، وثرت له بطني جعلني كأُمِّه ،  
وتركني إلى غير أحد ، فهل تجد لي رخصة - يا رسول الله ؟  
فقال الرسول ﷺ : ما أمرت في شأنك بشيء حتى الآن ، وما أراك إلا  
حرمت عليه . قالت : ما ذكر طلاقاً وجادلت رسول الله ﷺ مراراً ثم

(٤٢) سورة المجادلة .

قالت : إن لى صبية صفارا إن ضمهم إليه ضاعوا ، وإن ضممتهم إلى جاعوا ، وجعلت ترفع رأسها إلى السماء وتقول : إننى أشكو إليك - اللهم - فأُنزل على نبيك « وما بوحى حتى نزلت آيات الظهار فى سورة المجادلة ..

وهذا عمر بن الخطاب أمير المؤمنين خطب الناس فنهاهم عن الغلو فى مهرور النساء ، وجعل للمهر حداً أقصى أربعمئة درهم ، فاعتزضت امرأة على قوله ، وقالت : أو ما سمعت قوله - تعالى :

﴿ وَاعْتَبِرْتُمْ إِحْدَثَهُنَّ فَتَطَارَا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَنَّا أَخَذُونَهُ  
بُهِتْنَا وَإِنَّمَا بُيِّنَّا ۝﴾

فرجع عمر بن الخطاب عن قوله وقال (اللهم اغفر ، كل الناس أفقه من عمر) (٤٣) .

فلم تكن المرأة فى تاريخ الإسلام محصورة فى البيت لاتبرحه ، ولم تكن كذلك لاتحدث مع الرجال ، ولا تحضر مجالسهم ، ولم تكن ممنوعة من مزاوله العمل المناسب لها عند الحاجة ؛ بل كانت مشاركة فى الحياة العامة ، والمشاركة تقتضى مخالطة المجتمع التى تمكنها من أداء أعمالها ، وقضاء كل احتياجاتها فى حدود شرع الله - تعالى .

ولقد كانت النساء يؤدين الصلاة فى المسجد مع جماعة المسلمين فى عهد رسول الله ﷺ وفى عهد الخلفاء الراشدين - رضوان الله عليهم - من بعده ...

(٤٣) رواه الطبرى .

وقد كن يخرجن لصلاة العيدين ، ويشاركن الرجال في التكبير ،  
وقد كن يخرجن مع الجيش في الحرب .  
ثم أليس الحج فرضاً على الرجال والنساء ، وتؤدي النساء هذه  
الفريضة ، ومن ثم فإن خروج النساء واختلاطهن بالرجال مخالطة  
مشروعة في الأسرة والمجتمع .



## الاختلاط الأسرى

في تشريع القرآن للأسرة ما يرشدنا إلى أن تزاور الأسر مشروع ،  
وأن قيام النساء بالواجبات الاجتماعية مباح :

ففى البخارى في (باب عيادة النساء الرجال) : أن أمّ الدرداء  
عادت رجلاً مريضاً من الأنصار في المسجد ، وأن عائشة - رضى  
الله عنها - عادت بلالاً - وهو مريض - قبل نزول آية الحجاب  
الخاصة بنساء الرسول ﷺ .

ولا يعنى هذا إباحة المجالسة بين الرجال والنساء على النحو الذى  
شاع فى كثير من المجالس والنوادر ؛ حاسرات ومتبرجات ، وإنما  
أباح الإسلام الاختلاط غير المحرم ، وفى المجالس التى تفيد ، والتى لا  
تؤدى إلى المفاسد والفضلال .

فالزيارات واللقاءات العائلية الملتزمة لاشئء فيها ، والمحظور أن تتخذ  
هذه اللقاءات وسيلة لدخول الرجال والشباب بيوت الغير دون  
استئذان ، أو فى غيبة الأزواج منعاً للخلوة غير المشروعة .

واختلاط البنين والبنات بعد البلوغ أمر غير مشروع ، بل يرقى إلى درجة المحذور سداً للذرائع إلى الفساد ، لا سيما في سن المراهقة التي تغلب فيها الرغبات الجائعة على العقل ، وفي ظل انعدام الالتزام بآداب الإسلام في الملابس وفي الحديث والمخالطة .

سورة النور فصلت آداب الزيارات :

لنسمع قول الله - سبحانه - ونعمل به : ﴿ يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ٧٧ ﴾ فإن لم تجدوا فيها أحداً فلا تَدْخُلُوا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ أَنْزِعُوا فَأَنْزِعُوا هَؤُلَاءِ هُمْ أَكْثَرُ عَالَمِينَ ٧٨ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ٧٩ ﴾ (٤٤)

فأية حصانة وحماية للبيوت بعد هذه الأوامر الإلهية التي صانت الحرمات ، وحفظت الأسرار . ولننظر في حرص رسول الله ﷺ على تعليم المسلمين هذه الآداب حين سأله رجل - بعد نزول هذه الآيات (قال : (٤٥) ) أستاذن على أمي ؟ قال : نعم . قال الرجل : ليس لها خادم غربي أستاذن عليها كلما دخلت ؟ قال الرسول ﷺ : أحب أن تراها عريانة قال الرجل : لا . قال الرسول : فاستأذن عليها .

هذه آداب يجب أن نحرص عليها ، وأن يحرص عليها أولادنا ، وهي في ذات الوقت من سمات الإسلام ، لا يعرفها الآخرون .

(٤٤) الآيات ٢٧ - ٢٩ سورة النور . (٤٥) رواه الإمام مالك في الموطأ .

## زى المرأة

لقد خلق الله الإنسان ، واستخلفه فى الأرض ليعمرها . ولن تتم هذه العمارة وتستمر إلا ببقاء الإنسان متوالداً جيلاً بعد جيل . ففى سورة الروم قوله - سبحانه :

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴿٢٠﴾ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ بُرُودَةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُفَكِّرُونَ ﴾ (٢١)

ولكى يتم استمرار تناسل وتوالد الإنسان ركب الله فيه مجموعة من الغرائز والدوافع النفسية الذاتية تسوقه بسلطانها إلى ما يضمن بقاءه فرداً واستبقاءه نوعاً .

وكان من هذه الغرائز ( غريزة البحث عن الطعام ) التى بإشباعها يبقى شخصه وذاته بمعايير الحياة التى قدرها الله .  
وكان منها ( الغريزة الجنسية ) التى - بالاستجابة إليها - يبقى نوعه وهذه الغريزة قوية عاتية فى الإنسان ؛ بل وفى كل حيوان ، ومن شأنها

(٤٦) الآيات ٢٠ ، ٢١ من سورة الروم .

أن تطلب متنفساً تؤدي فيه دورها ، والإنسان (رجلاً - كان - أو امرأة) مع هذه الغريزة إما أن يكبتها أو يطلقها ، وفي كلتا الحالتين يتعرض لضرر بالغ في نفسه ومجتمعه .

ومن ثم كان لابد أن تحاط هذه الغريزة بحدود وقيود ، فكان تحريم السفاح ، وتشريع النكاح ، أى الزواج ، وهذا هو العدل الوسط المؤدى إلى استمرار بقاء الإنسان ، وهذا هو القرآن يحرم الاختلاط غير المشروع بين الذكر والأنثى ، ففي سورة الإسراء قول الله - سبحانه :

﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَانِ ۚ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ۝١٧﴾ .

كما حرم كل ما يقضى إلى الزنا من وسائل ومقدمات باستثارة الغرائز أو فتح منافذ الفتنة بين الرجل والمرأة ، أو ما يُغري بالفاحشة ، أو يُقَرِّبُ منها سداً للذريعة ودرءاً للمفسدة .

ومن ثم حرم الإسلام الخلوة بين رجل وامرأة لم يربط بينهما زواج أو محرمية .. ففي الحديث المروى - فى الصحيحين - عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : « لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذى محرم » ، وفى رواية أحمد عن عامر بن ربيعة : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها ، فإن ثالثهما الشيطان » .

---

(٤٧) الآية ٣٢ سورة الإسراء .



وهذه الغريزة التي تشد كلاً من الرجل والمرأة إلى الآخر هي التي تثير الفتنة في المرأة بالنسبة للرجل ، وفيه بالنسبة لها ، ففي الحديث المروى في الصحيحين « ما تركت بعدى فتنة أضّر على الرجال من النساء » .

وكان من علاج الإسلام ووصاياه لدرء هذه الفتنة ما جاء في القرآن من أوامر واقية ودافعة لهذه الفتنة لاسيما الآيات التي وردت في سورتي: النور والأحزاب، حيث بينت: الآداب الواجبة في دخول البيوت وغض البصروستر الجسد ، ومن يباح لهم الخلوة بالمرأة والنظر إليها ، أو الدخول عليها ؛ عملاً على الاستقرار الداخلي والخارجي في نفس المرأة والرجل على حد سواء ومنعاً من تحكم الأهواء والشهوات . وصوناً للمرأة - بوجه خاص - عن التبدل وعوامل الإغراء والفتنة حتى تكون زوجة صالحة تبنى أسرة مستقيمة ، وكانت آيات الحجاب سترًا واقياً من الوقوع في شرور الفتنة .

ولقد جاءت مادة الحجاب في ثمانية مواضع في القرآن الكريم ، وكلها تشير إلى أن معناه المنع والستر ، أي ما يمنع الفتنة ، ويدفع وقوعها بين الرجال والنساء .

### الثياب والنقاب :

ولقد نهى آيتان في القرآن الكريم على ما يجب أن تكون عليه ثياب المرأة :

إحداهما : قول الله : ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَتَّقُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ الشَّيْعِينَ غَيْرَ أُولَى الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٤٨).

والآية الأخرى : قول الله - سبحانه - في سورة الأحزاب :

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهَا ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرِفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (٤٩).

فهاتان الآيتان متكاملتان ، حيث حددتا ما يجب أن ترتديه المرأة المسلمة بحيث يحجب جسدها كله ، فلا ينكشف منه إلا ما قضت به حاجة التعامل ، وهو الوجه والكفان عملاً بقول الله - في سورة النور : ﴿.....إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ..﴾ .

(٤٨) الآية ٣١ :

(٤٩) الآية ٥٩ .

وحد الوجه : من منبت شعر الرأس إلى أسفل الذقن وما بين  
شحمتي الأذنين بحيث لا يظهر شيء من الشعر ولا القرط (الحلق)  
ولا الأذن ولا شيء من العنق ولا يكون الثوب مظهراً لما تحته ، ولا  
ضيقاتاً وصافاً ، يفصل أجزاء الجسد ، ولا لافتاً للنظر بلون أو تفصيل  
يسترعى أنظار الآخرين ، ويدخل في حكم التبرج المنهى عنه في  
القرآن الكريم .

فالمطلوب من المرأة المسلمة - بمقتضى هاتين الآيتين - أن تستر  
رأسها ورقبتها وصدرها ﴿ وَلْيَضْرِبْنَ خُمْرَهُنَّ عَلَىٰ جُثُوبِهِنَّ ﴾ وأن  
يكون ثوبها ساتراً لجميع جسدها فلا يرى الغير منها إلا الوجه والكفين  
﴿ يَدَيْنِكَ بَلَائِهِنَّ مِنْ بَلَايِهِنَّ ﴾ .

فقد روى أبو داود عن عائشة - رضى الله عنها - أن ( أسماء بن أبى  
بكر ) دخلت على النبي ﷺ في لباس رقيق يشف عن جسدها فأعرض  
عنها النبي ﷺ وقال : « يا أسماء ، إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح  
أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه » .

وهذا الحديث رواه أيضاً ابن مردويه ، والبيهقي عن (خالد بن  
دريك) وذكره المنذرى في (الترغيب والترهيب) والشوكاني في (نيل  
الأوطار) .

وإن قال القرطبي في تفسيره : إنه منقطع لم يتصل سنده وقال أبو داود : إنه مرسل حيث لم يدرك خالد عائشة ، وفي إسناده سعيد بن بشير أبو عبد الرحمن البصري نزيل دمشق مولى (ابن نصر) وقد تكلم فيه غير واحد ، إن كان ذلك في هذا الحديث ؛ لكن أحاديث أخر صحاحاً تُقَوِّيه وردت في إباحة كشف الوجه والكفين لحاجة التعامل .

ويؤيد هذا أن المرأة تكشف وجهها في الصلاة وكذلك في الإحرام بالحج وفي العمرة ولو كان الوجه والكفان عورة لما أبيح لها كشفهما ؛ لأن ستر العورة واجب ؛ إذ لاتصح صلاة الإنسان إذا كان مكشوف العورة .

كما يؤيده حديث (الخشعمية) الذي رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وفيه : ( أن النبي ﷺ أردف الفضل ابن العباس - يوم النحر - خلفه وكان رجلاً حسن الشعر أبيض وسيقاً فجاءته امرأة من خصعم تستفتيه ، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه ؛ فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر ، فعاد الفضل ينظر إليها ثلاث مرات ، والرسول ﷺ يحول وجهه ، فقال العباس (والد الفضل) لرسول الله ﷺ لم لويت عنق ابن عمك ؟ فقال ﷺ : « رأيت شاباً وشابة فلم آمن الشيطان عليهما » .

قال ابن حزم : ولو كان الوجه عورة يجب سترها لما أقر النبي ﷺ هذه المرأة على كشفه بحضرة الناس ثم قال :

( ولو كان وجهها مغضى ما عرف الفضل : أحسناء هي أو شوهاء ) .

وقال ابن بطلال : ( وفيه دليل على أن ستر المرأة وجهها ليس فرضاً لإجماعهم على أن للمرأة أن تبدى وجهها في الصلاة ولو رآه الغريب ) .  
وفي الصحيحين : ( أن سبيعة بنت الحارث توفى عنها زوجها ، وكانت حاملاً ، فوضعت قبل أن تنقضى عدة المتوفى عنها زوجها أى (أربعة أشهر وعشراً) فرآها أحد الصحابة - (يقال له أبو السنابل) - وقد تجملت فاكتحل واختضب ، فلامها ، فأتى النبي ﷺ فأخبرته ، فقال ﷺ : ( قد حلت حين وضعت ) ولم ينكر عليها الرسول ﷺ أنها أظهرت الكحل أو الخضاب حتى رآها ذلك الرجل وغيره .

وحديث صدقات النساء - بعد أن دعاهن الرسول للتصدق - الذى رواه البخارى وأحمد والنسائى وأبو داود ، ومحصله : أن ابن عباس - رضى الله عنهما - شهد العيد مع رسول الله ﷺ فخطب الرسول الرجال ، ثم ذهب فخطب النساء ، وأمرهن بالصدقة ، فبسط بلال ثوبه . قال ابن عباس : ( فرأيتن يهوين بأيديهن ) يعنى يلقين صدقاتهن فى ثوب بلال .

وتلك رواية صدق فى أن أيديهن كانت مكشوفة بلا نكير من رسول الله ﷺ ولا من أحد من الأصحاب الحاضرين - رضوان الله عليهم .

قال القرطبي - عند تفسير قول الله سبحانه . ﴿لَا مَأْقَلَهُمْ مِنْهَا﴾ لما كان الغالب من الوجه والكفين ظهورهما عادة وعبادة في الصلاة والحج ، صلح أن يكون الاستثناء راجعاً إليهما .

وقد صرح بهذا جماعة من الصحابة والتابعين ، وهو اختيار الطبري والزمخشري والرازي وغيرهم من المفسرين ، وبه أخذ مذهبنا : الحنفية والشافعية ، وقول في مذهب الإمام أحمد .

لما كان ذلك : كان لازماً على المرأة المسلمة بمقتضى هاتين الآيتين - أن تستر جسمها من قمة رأسها إلى ظاهر قدميها ، وليس لازماً أن تخفى وجهها وكفيها بتقاب أو قفاز وما أشبههما ، باعتبار أنه لم يقم دليل صريح من القرآن ولا من السنة بوجوب إخفاء الوجه والكفين ، بل جاءت الأخبار الصحيحة بغير ذلك .

ومن ثم يكون استعمال النقاب والقفاز عملاً شخصياً محضاً ، لا يساند الوجوب فيه دليل ظاهر .

أما أن بعض النساء كن يخفين الوجوه والاكف على عهد الرسول ﷺ فإن ذلك كان من باب الحياء والاعتیاد ، لا على سبيل الإلزام بحكم تشريعي .

يدل لهذا : ما رواه الحاكم عن أسماء - رضى الله عنها - قالت : ( كنّا نغطى وجوهنا من الرجال حياءً ) أى حياءً منهن وخجلاً ، لا تشدداً ولا تغالياً فى الدين .

ذلك قوله الله - تعالى - في سورة البقرة : ﴿ لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا  
وُسْعَهَا ﴾ <sup>(٦١)</sup> .

وقول الله - سبحانه - في ذات السورة : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ  
وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ <sup>(٦٢)</sup> وقول - تعالى - في سورة الحج :  
﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ <sup>(٦٣)</sup> .

وهو - أيضاً - مرواه أحمد وأبو داود والبيهقي . قالت عائشة : ( كان  
الركبان يمرون بنا - ونحن محرمات - فإذا حاذونا أسبلت إحدانا جلبابها  
من رأسها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه ) .

تغطيه الوجه والكفين عمل اختياري موقوف بظروفه غير مأمور به  
ولا منهي عنه ويكون خيراً إذا ترجحت الفتنة ، ويعين درء المفسدة .

---

(٦١) من الآية ٢٨٦ .

(٦٢) من الآية ١٨٥ .

(٦٣) من الآية ٧٨ .

هذا :

ويجب أن نفرق بين جواز كشف الوجه والكفين وعدم وجوب إخفائهما ، وبين حرمة الاستغراق في النظر ومتابعتها بين الرجال والنساء ، فقد جاء الأمر بالغض من البصر صريحاً واضحاً في قول الله - سبحانه - في آيتي سورة النور :

﴿ قُلِ الْمُؤْمِنِينَ يَفْعَلُوا مِنْ آبْصَرِهِمْ ﴾ (٥٠) .

وقوله : ﴿ وَقُلِ الْمُؤْمِنَاتِ يَفْعَلْنَ مِنْ آبْصَرِهِنَّ ﴾ (٥١) .

وفي السنة أحاديث صحيحة كثيرة تحرم مداومة النظر إلى المرأة . من هذا ما رواه أحمد وأبو داود عن علي - رضي الله عنه - حيث قال له رسول الله ﷺ : « يا علي : لا تتبع النظرة فإنما لك الأولى ، وليست لك الآخرة » .

وحديث (الختعية) المشار إليه آنفاً، حيث حول الرسول ﷺ وجهه الفضل بن العباس عن النظر إليها ، ولم يأمرها بإخفاء وجهها .

كما أنه مع هذا لا يترخص في الزي الإسلامي . فقد روى مسلم وأحمد عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قول الرسول ﷺ : صنفان من الناس لم أرهما : رجال بأيديهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات رؤسهن كأسنة

(٥٠) الآية ٣٠ .

(٥١) الآية ٣٠ .



البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها ، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا ) .

والكاسيات العاريات هن اللواتي يلبسن ما يشف وما يصف ويلفت النظر .

والمائلات المميلات بنحو التخلع والاهتزاز في المشي ، وبالحضوع واللين في القول والحديث .

وبعد :

فإن الحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور مشتبها لا يعلمهن كثير من الناس وأن من اتخى للمسلم وللمسلمة الوقوف عند ما يعلم علماً صحيحاً من حلال أو حرام ، وألا يتجاوز هذا إلى ما لا يعلم متزيداً بالإفتاء بما لا سند له ، متأولاً أو متجاوزاً حدود التأويل والله - سبحانه - يقول في سورة الأعراف :

﴿ أَقْلَ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ

الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا

فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ

لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٦﴾ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَفِي الْفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا

بَاطِنٌ وَأَلَّا تَمُ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ

سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴿٥٢﴾

(٥٢) الآيات ٣٢ ، ٣٣ .

وفي ختام هذه الآية جاء النهي صريحاً عن القول في الإسلام بغير دليل أو برهان في حدود أصول الإسلام المبينة في القرآن والسنة ، وما تفرع عنها من أدلة ارتضاها سلف هذه الأمة .

والقول في الدين بغير علم ، تحريماً أو تحليلاً ، هو ما أكد الله - أيضاً - تحريمه في قوله - سبحانه - في سورة النحل (٥٣) .

﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصَبْنَا لَكُمْ  
الْكُذِبَ هَذَا حِلٌّ وَهَذَا حَرَامٌ لَنَفْتَرُ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ  
إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ .

ومن ثم : فما كان من الأحكام ثابت بدليل قطعي الدلالة والثبوت كان لازماً لكافة المسلمين ولا محل لتأويله أو الحيدة عما قضى به . وما كان ظن الدلالة - ولو كان قطعي الثبوت - كان للفهم الصحيح فيه مجال ومقال ، ولم يجوز لأحد أن يكره أحداً على انتحال فهم في النص لم يطعن إليه .

فإذا توافق كثر العلماء على رأى كان على الكافة اتباعهم ، وكان لمن خالف أن يعمل برأيه ، دون أن يحاول حمل الغير على اتباعه ، حتى لا تكون فتنة حسماً تقرر في « آداب المفتي والمستفتي » في مباحث علم أصول الفقه .

---

(٥٣) الآية ١١٦ .

ذلك أن هذه المذاهب الفقهية التي تتداولها إنما نشأت باجتهادات في موضع قابل للاجتهاد ، وليس لمجرد الرغبة في الاختلاف والنزاع ؛ لأن التفرق في الدين هو : الماحقة ، حذر الله منه فقليل سبحانه - في سورة آل عمران :

﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (٥٤)

وفي سورة الأنفال :

﴿وَلَا تَتَزَعَوْا عَنَّا مُغْتَسِلُونَ﴾ وَأَوْتَدَّ هَبْ رِيحًا ﴿٥٥﴾

وفي سورة الأنعام :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ (٥٦) .

ويجب رد المسائل المتنازع عليها إلى الكتاب والسنة ، ذلك قول الله - سبحانه - في سورة النساء : ﴿ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ شَأْنِ اللَّهِ أَوْ رَسُولِهِ وَالْأُسُومِ ﴾ (٥٧) وقوله تعالى : في سورة الشورى : ﴿ وَمَا أَخْلَقْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ وَفَحْكُمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ (٥٨) ذلك لأن الدين قد فصله القرآن كما قال الله سبحانه وتعالى - في سورة النحل :

(٥٤) الألف ١٥٣ .

(۵۵) آیا ۴۶.

١٥٩ ٤١١ (٥٦)

(٥٧) الآيۃ ٥٩ .

• ۱۰. ۲۰۱۱ (۵۸)

﴿ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ۖ ﴾ (٥٩) ويبيته السنة كما  
 قال الله - سبحانه - في سورة النحل :  
 ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٦٠) .

ولأن من آيات القرآن ونصوص السنة ما حوى قواعد عامة مقررّة ؛  
 بل ومستقرة ليس فيها ما يصعب على الناس اعتقاده ، أو يشق عليهم  
 العمل به .

---

(٥٩) الآية ٨٩ .

(٦٠) الآية ٤٤ .

ذلك يسر الإسلام وعمومه الذي جمعه الرسول ﷺ في قوله الذي رواه البخارى : إن هذا الدين يسر ، ولن يشاد الدين أحداً إلا غلبه ) .  
هذا :

وما قيل من أن بعض الفقهاء قد أوجبوا على المرأة أن تغطي الوجه والكفين وهو ماسموه (بالنقاب) .

فقد عرض ابن تيمية - رحمه الله - لهذا الأمر في مجموع فتاويه في موضعين :

أحدهما : في تفسير آيات الاستئذان وغض البصر<sup>(٦٤)</sup> من سورة النور .

والموضوع الآخر : في فضيل الحديث عن ستر العورة<sup>(٦٥)</sup> ، ولقد ورد في الموضعين الخلاف بين الفقهاء في وجوب ستر المرأة وجهها ويديها إذا خرجت من بيتها .

وفيما تقدم من القول كفاية في ترجيح قول من لم يروا أن ستر الوجه واليدين من الفروض أو من الواجبات ، بل هو أشبه بالعادات منه بالعادات .

---

(٦٤) ج ٢ من التفسير ص ٣٦٩ - ٣٧٢ وهو المجلد ١٥ من (مجموع الفتاوى) .  
(٦٥) ج ٢ من الفقه فضل اللباس في الصلاة وهو المجلد ٢٢ (مجموع الفتاوى) ص ١٠٩ وما بعدها .

ومن ثم يكون الوجه والكفان من الزينة الظاهرة التي استثنيت من  
الحجاب بقول الله - سبحانه - في آية سورة النور  
﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾<sup>(٦٦)</sup> .

وبعد :

فإن القضايا التي يكثر فيها جدل المسلمين ، سواء من كان من أهل  
العلم ، أو من لم يكن منهم تشبهاً برأى ، أو تمسكاً بقول فقيه ينبغي أن  
تؤخذ بهذا المعيار الذي قرره القرآن الكريم في تلك الآيات ، وأوضحه  
رسول الله ﷺ في هذا الحديث الشريف .

ومن ثم فلا نجعل المندوب سنة ، ولا السنة فرضاً حتماً ، ولا العادة  
عبادة - وتحدث بذلك الفرقة في صفوف المسلمين ، ونضل الناس .  
بغير علم ، كما نقول - في الإسلام - بغير ماقررت أصوله ، والله -  
تعالى - قد نهى ، ورسوله ﷺ عن ذلك ( فهل أنتم منتهون ) ؟ .  
لقد تفرقت بالمسلمين السبل ، وتنازعتم الأهواء ؛ فكان هذا الواقع  
الآليم الذي تعيشه الأمة الإسلامية .

إن علينا اتباع قول الله - الحكيم - في سورة الأنعام :

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ  
فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ  
تَتَّقُونَ﴾<sup>(٦٧)</sup> .

(٦٦) من الآية ٣١ من سورة النور .

(٦٧) الآية ١٥٣ .

## المصافحة بين المرأة وغير مزارها

لما قدم رسول الله ﷺ من (الحديبية) عام ست من الهجرة جمع نساء الأنصار ، وأرسل إليهن عمر بن الخطاب للمبايعة - فتَلَا عمر عليهن آية المبايعة من سورة المُتَحَنَّة فقلن : نعم . فمد عمر يده خارج الباب ومدت النساء المبايعات أيديهن من داخل ، ثم قال : اللهم اشهد . وقد وضع عمر يده في أيديهن مبايعاً ، وبلا حائل ، وعمر هو عمر - غيرة وورعاً وشدة .  
وقد أخرج هذه الواقعة الأئمة : أحمد والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان .

أما أن الرسول ﷺ لم يبايع النساء بيده ، أو لم يسلم على امرأة أجنبيه فذلك من خصوصياته كالوصل في الصوم .

ومن ثم تقدم المصافحة بين بعض الرجال والنساء يدخل في باب التورع الشخصي ، وليس محرماً إذ لم يرد نص محرم حاسم .  
ذلك بيان لواقع المصافحة باليد لمجرد المصافحة ، أما ما يفعله يعنى بعض الناس من الإمساك بيد امرأة أجنبية بحجة المصافحة ، والتسليم فذلك يدخل في باب المحذور سداً للذرائع والإثارة .

ويتطرق بنا الحديث إلى بيان حكم اللمس وهل ينقض الوضوء ؟

في فقه الشافعي :

إن لمس المرأة غير المحرم للرجل (كالأم والبنت والأخت والحالة والعمة والجدة) ناقض للوضوء ، فلمس الرجل يد زوجته أو جزء من جسدها مباشرة ناقض لوضوئها ..

وفي فقه المالكية والحنابلة :

أن اللمس بشهوة ناقض للوضوء وإلا فلا ينقض .

وفي الفقه الحنفي :

أن لمس المرأة : زوجة أو غيرها لا ينقض الوضوء ويفسرون : ﴿ أو لامسهم النساء ﴾ بالتعامل بين الزوجين .

وأدلة الفقه الحنفي في هذا أرجح وأقوى ، وما انتهى إليه هذا الفقه أيسر على الناس .

هل قدم المرأة عورة يجبسترها :

الفقه المالكي والحنفي :

بقرآن أن القدم ليست من العورة بالنسبة للمرأة لأثار وردت صحيحة عند فقهاء المذاهب .

ويرى غيرهم : أنها عورة لما يدل عليه قول الله - تعالى - في آية

سورة النور : ﴿ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴾ (٦٨)

---

(٦٨) ٣١ سورة النور .



وعلى أى حال فإن الأولى ستر القدم ؛ لأن الساق والقدم غالباً  
ماتكون ملفطة للنظر ومدعاة للفتنة .

### صوت المرأة وهل يحبر عورة ؟

يجرى على الألسنة دائماً أن صوت المرأة عورة ، وهذا القول على  
عمومه وإطلاقه لا يستند إلى دليل صحيح في الإسلام .

إنما الصحيح والمنقول : أن النساء على عهد الرسول ﷺ كن  
يحادثن الرجال ، ويسألن الرسول - عليه الصلاة والسلام - في أمور  
الدين ويتقاضين أمامه ، ويذهبن إلى الأسواق ، ويمارسن نشاطهن  
متحدثات ومجادلات ، وكان منهن راويات للحديث إلى جانب  
الرجال ، وشاعرات ، وفقهيات (لم ينه الرسول ﷺ ولا أحد من  
أصحابه النساء عن مجرد الحديث مع الرجال ) .

فالقول بأن صوت المرأة عورة بإطلاق لا سند له .

وإنما يصح - كذلك - إذا صاحب الحديث تكسر وطراوة وتدليل  
وتكلف على الوجه الذى نهى عنه القرآن في قول الله - تعالى - في

(سورة الأحزاب) : ﴿ ... فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ

فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ (٦٩) .

أى فلا ترققن الكلام عند مخاطبة الرجال ، ونخرجن عن المألوف في  
المحادثة من الكلام العف الحسن ، دون لين ولا تكسر ، فالحديث مع

---

(٦٩) سورة الأحزاب .

الرجال الأجانب غير الحديث من الأزواج ، وليس هذا عدم ثقة بالنساء ، وإنما حماية لمن لا أخلاق لهم من الرجال .

ومن ثم فإنه محظور شرعاً على المرأة أن تحدث الرجال الأجانب بطريقة تغريهم بها ؛ بل ينبغي أن يكون حديثها مستقيماً : لا لين فيه حتى لا يطمع فيها من كان في قلبه مرض وعرض .



## انقضاء الزواج بعبارة النساء

قد يقال : إن الإسلام أقام على المرأة حَجراً في أن تزوج نفسها ، أى أن تباشر عقد زواجها بنفسها ، أو تتوب عن غيرها في عقد الزواج ، وفي ذلك انتقاص لشخصها ونقص مساواتها بالرجل في خصوص عقد الزواج ، حيث ترى أكثر المذاهب الفقهية الإسلامية حرمانها من تولي هذا العقد ، وأن لوليا - إذا كانت بكراً - أن يجبرها على الزواج بمن لا تريد ودون أن تستشار ، أو يؤخذ رأيها . وحقا قد اختلف الفقهاء في صحة عقد الزواج إذا باشرته المرأة لنفسها ، أو وكيلة عن غيرها ، وإذا كان ثم خلاف ؛ إلا أنه يمكن القول بأن آيات من القرآن الكريم قد أضافت عقد الزواج بعبارة صريحة إلى المرأة نفسها ، وحذرت الرجال من منعها من هذا الحق .

من هذه الآيات قول الله - سبحانه - في ( سورة البقرة ) :

﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ (٧٠)

وقول الله - تعالى - في ذات السورة :

﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ عَنْهُنَّ أَجَلٌ فَلَا تَحْضُرُهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (٧١)

(٧٠) من الآية ٢٣٠ سورة البقرة .

(٧١) من الآية ٢٣٢ سورة البقرة .

وصحت الأحاديث الكثيرة في وجوب استئذان البكر مع مراعاة ما يغلب عليها من حياء ، فلم تطلب الأحاديث ضرورة تصرّيحها بالرضا ، وطلبت ذلك بالنسبة للثيب أى التى سبق لها الزواج .

من هذا قول الرسول - صلى الله عليه وسلم :  
( الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر يستأذنها أبوها في نفسها وإذنها صماتها ) (٧٢) .

وروى البخارى ومسلم : أن ( خنساء بنت خزام ) زوجها أبوها وهى كارهة ، وكانت ثيبا ، فأنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرد نكاحها . أى أبطل هذا العقد ..

كما روى في كتب السنن من حديث ابن عباس - رضى الله عنهما : أن جارية بكرا أنت النبي - صلى الله عليه وسلم - فذكرت أن أباهما زوجها وهى كارهة فخيرها النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد أن جعل الحق لها ، فقالت : قد أجزّئ ما صنع أبى ، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء .

وقد أخذ فقه المذهب الحنفى بهذا ، وأجاز للمرأة البالغة للعاقلة الرشيدة أن تتولى عقد الزواج لنفسها ولغيرها .

هذا : وأنه مع هذا الحق قد أجاز لعصبة المرأة بالترتيب حق الاعتراض إذا زوجت نفسها بغير كفاء لها باعتبار أن الزواج صهر بين أسرتين :

---

(٧٢) روى مسلم وأبو داود والسنن .

ولقد امتدت هذه الحرية الشخصية تحت كفالة القانون الإسلامى ، حتى وسعت ( الإمام ) فهذه ( بريرة ) تلك الجارية التى كانت تعمل فى خدمة السيدة عائشة أم المؤمنين ، قد أعتقتها ، فغدت حرة ، وكانت من قبل متزوجة من عبد رقيق مثلها - يدعى مغيثا - فلما تم عتقها ، أصبح لها حق الطلاق ، وخيرها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بين ترك زوجها وبين البقاء معه ، فأثرت تركه ، فكان مغيث ييكى ويتوجع ، لأنه كان يحبها حبا جما ، أما هى فلم تأبه لذلك .

ولجأ مغيث إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كى يستشفع له عند ( بريرة ) فقال لها : لو راجعته قالت : أتأمرنى يا رسول الله ؟ . قال : إنما أنا شافع .

قالت : لا حاجة لى فيه .

فتعجب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لهذا الموقف من ( بريرة ) وقال لعمه العباس الذى كان يجلس معه آنذاك - يا عم : ألا تعجب من حب مغيث - لبريرة ، وبغضها إياه (٧٣) .  
مراعاة الكفاءة بين الزوجين :

إذا اختلفت المرأة بكرا كانت أم ثيبا مع عصبتها ، ورضيت لنفسها زوجا ، ولم يقبله ولى أمرها (٧٤) ، بل رفضه وحظره عليها ، فلها أن تلجأ إلى القاضى ، ليتولى عقد نكاحها من هذا الزوج الذى اختارته شريكا لها فى حياتها ، بمحض إرادتها .

(٧٣) البخارى : ١٦٩ / ٣ ( ط الحقة ) وأحمد ( ط / المعارف ) .

(٧٤) الولى هنا : هو من يتولى القيام بأمر غيره ، بناء على اختيار هذا الغير ورغبته .

بل ويرى بعض الفقهاء أن لها أن تزوج نفسها دون اللجوء إلى القاضي ، شريطة أن يكون الزوج كفؤا ، وليس لوليها حق الاعتراض ، إلا عند انعدام الكفاءة<sup>(٧٥)</sup> ، ومعايير الكفاءة تظهر في فارق السن ، والمركز الاجتماعي والثقافي .

ذلك أنه إذا كانت العلاقة الزوجية تقوم أساسا على الروابط الفردية بين الزوج والزوجة ؛ إلا أن ثمة علاقة أخرى أوسع ، هي الروابط الأسرية والعشائرية ، التي يهملها توافر الكفاءة ، حتى لا يلحقها عار . ومن هنا ففي حالة عدم توافر هذه الكفاءة ، يلجأ الأولياء إلى القضاء ، ليفصل في هذه الحالة بمراعاة أن الوقت المعتبر خذاً لتوافر الكفاءة ، هو وقت قيام العقد ، فلو كانت الكفاءة متوافرة حالة انعقاد الزواج صحيحا ، ظلت معتبرة ، وسارية المفعول ، ولا تسقط بتغير الحال فيما بعده ، وتعتبر الكفاءة غالبا بالنسبة للزوج ، وذلك أخذاً من حديث الرسول : « ألا لا يزوج النساء إلا الأولياء ، ولا يزوجن إلا من الأكفاء »<sup>(٧٦)</sup> وجرى العرف أن زواج الرجل العظيم ممن هي دونه لا يحط من شأنه ، لأنه عادة يرفعها إلى مستواه وتحمل اسمه ، أما المرأة العظيمة إذا تزوجت بمن هو أقل منها فإن ذلك يحط من شأنها ، ولا سيما وأن له - شرعا - حق القوامة والهيمنة على البيت ومن ثم كان لعصبتها حق الاعتراض أمام القاضي على الزواج الذي يلحقهم به العار .

---

(٧٥) انظر : سبل السلام : ١٢٨/٣ .

(٧٦) أخرجه الدارقطني والبيهقي في سننهما - كما في (نصب الراية لأحاديث الهداية) للزيلعي - فصل في الكفاءة - ج ٢ ص ١٩٦ .

## حق القوام

ألقى الإسلام قيادة المرأة إلى الرجل ، لأنه أقدر على كبح جماح نفسه والتحكم في هواه ، وأقدر على التفكير السوي ، قال - سبحانه - :

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (٧٧) .

أجل لقد غرس الإسلام بين الزوجين روح المودة والمحبة ، وأكد الإعلاء من قدر المرأة ، وأقام بينهما نوعاً من الحقوق والواجبات المتبادلة ، فكل حق لأحد الزوجين على صاحبه يقابله واجب يؤديه إليه . وبذلك تنمو الرابطة الزوجية ، ويتحقق ميزان التعادل بين الزوجين بما يكفل طيب الحياة ، قال سبحانه :

﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٧٨) .

(٧٧) سورة النساء : الآية ٣٤ .

(٧٨) سورة البقرة : الآية ٢٢٨ .

وقد عقب الأستاذ الإمام محمد عبده على هذه الآية تبياناً للمكانة التي وصلت إليها المرأة على يد الإسلام ، فقال : هذه الدرجة التي رفع إليها النساء لم يرفعهن إليها دين سابق ، ولا شريعة من الشرائع ، بل لم تصل إليها أمة من الأمم قبل الإسلام ولا بعده .

لقد ساوى الإسلام بين الرجال والنساء في جميع الحقوق إلا في درجة الرياسة للأسرة وما يتصل بها ، وفي الميراث والشهادة ، ولا شك أن الأساس الذي يجب على كل من الزوجين أن يستهديه في حياته ، من حيث تبيان الحقوق والواجبات ، هو عمل الرسول ﷺ ووصياه ، ففيها استقامة حياة الأسرة فلقد قي بين الإمام على بن أبي طالب وبين ابنته فاطمة - رضي الله عنهما - حيث طلب إلى ابنته أن تقوم على خدمة البيت ورعايته ، وطلب إلى زوجها أن يقوم بما كان خارجاً عن البيت من عمل .

وبهذا التوزيع يتحقق التوازن الذي قرره القرآن الكريم في الآية الكريمة ، وأخذ الرسول - عليه الصلاة والسلام - يؤكد هذا التوازن ، وهذه المساواة في أكثر من موطن ، فهو دائماً يوصي المرأة خيراً ؛ فهو يوصي بعدم وأد البنات ، وقد يابعهن فقال : ( أبايكن على ألا تشركن بالله شيئاً ، ولا تسرقن ولا تزنين ولا تقتلن أولادكن . ولا تأتين بهتاناً تفترينه بين أيديكن وأرجلكن . ولا تعصينني في معروف قلن : نعم - فيما استطعن » (٧٩) وكان - عليه الصلاة والسلام - يقرأ عليهن قوله سبحانه :

---

(٧٩) رواه السنة .



﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبِيغُ عَنكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكْنَ  
 بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ  
 بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ  
 فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٨٠).

ويقول - صلى الله عليه وسلم - : « من ابتلى من هذه البنات  
 بشيء ، فلم يعدها ولم ينها ولم يؤثر ولده عليها ، كن له سترا من  
 النار » (٨١) .

وهذه الدرجة التى أشارت إليها الآية الكريمة ، ليست درجة  
 السلطان والسيطرة ، ولا درجة القهر والاستبداد ، وإنما ، هى درجة  
 الرياسة البيتية الناشئة عن عقد الزوجية ، وضرورة الاجتماع هى درجة  
 القوامه التى كلف الله بها الرجل ، وهى رياسة الأسرة ، رياسة رحيمة  
 قائمة على المودة والمحبة ، وهى درجة تزيد فى مسئوليتها ؛ فهى ترجع فى  
 شأنها ، وشأن منزلها إليه تطالبه بالإنفاق ، وتطالبه بما ليس فى قدرتها ،  
 وما ليس لها من سبيل إليه ، وهذه المسئولية التى أسندتها الآية إلى  
 الرجل ، وقضت أن يتحمل عبثها ، أساسها أمران أرشدت إليهما  
 الآية :

(٨٠) انظر تفسير هذه الآية فى هــرقلى : ٦٨ / ٦٠ وابن كثير : ٤ / ٢٥٠ .

(٨١) رواه البخارى فى باب الأدب وأبو حمزة .

أحدهما : طبيعة الرجل التي تتيح له القيام بمشاق الأمور ، ومبعث ذلك ، ما أودع الله فيه من قوة البدن والعزم والعمل<sup>(٨٢)</sup> ، ثم طبيعة المرأة فهي أشد عاطفة وأقوى انفعالا حتى لتسيطر عاطفتها تلك على جميع نوازع حياتها ، وقد فطر الله المرأة على هذه الصورة الوجدانية حتى يكون لها من طبيعتها ما يساعدها على القيام بشئون وظيفتها الأساسية من الأمومة والحضانة والتربية الرشيدة ، وفي ذلك مظهر من مظاهر أنوثتها .

ولانبيها : الإنفاق فيما يحتاج إليه البيت من أمور المعيشة ، وشئون الحياة ، ولا يستقيم مع العدالة في شيء أن يكلف فرد بالإنفاق على هيئة ما دون أن يسند إليه القيام عليها ، والإشراف على شئونها ؛ وعلى هذا المبدأ قامت الديمقراطيات الحديثة وقامت الدساتير المعاصرة ، فأساس هذه الديمقراطية وهذه الدساتير أنه لما كان المواطنون في أمة ما ، هم الذين يدفعون الضرائب ويجندون للدفاع عنها فإن من الواجب إذن أن يكون لهم الحق في الإشراف على أمورهم ومراقبة سلطانها ، ووضع ما يصلح لها من تشريع<sup>(٨٣)</sup> .

ولا يخفى ما في كسب النفقة والحصول عليها من الدلالة القوية على كفاح الرجل وكده والشدائد التي يبدؤها في سبيل الإنفاق على

---

(٨٢) الإسلام عقيدة وشريعة للحقوت : ١٥٧ .

(٨٣) المرأة في الإسلام - د/ عبدالواحد والي ص ٥٢ .

الزوجة ولعل في قوله - سبحانه :

﴿ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ - دون أن يقول مثلا ( بما فضلهم عليهم ) إشارة واضحة إلى أن هذا التفضيل ليس إلا كتفضيل بعض أعضاء الجسم الواحد على البعض الآخر ، وأنه لا غضاضة في أن تكون اليد اليمنى أفضل من اليد اليسرى ، ولا في أن يكون العقل أفضل من البصر ما دام الخلق الإلهي قد قضى ذلك (٨٤) .

---

(٨٤) الإسلام عقيدة وشريعة ص ١٥٧ .



## ميراث المرأة

إن النصوص القطعية هي مستقر المصالح ومستودعها ، ولا عبرة بما يجول في النفوس من أهواء تتوارى خلف ادعاء العقلانية والمصلحة ، قال - تعالى :

﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٨٥) .

وقال - تعالى :

﴿ فَإِنْ لَّمْ تَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يَأْتِيكُمُ الْأَهْوَاءُ هُمُ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَفْزِرْهُدَىٰ مِّنَ اللَّهِ ﴾ (٨٦) .

أما النصوص الظنية وموارد الاجتهاد وما كان مبنياً على العرف أو المصلحة من الأحكام ؛ فهذا الذي يتسع المجال معه للنظر والمقابلة والترجي باعتبار المصلحة ونحوه .  
والسؤال الآن :

هل قسمة الموارث من المحكم أم من المتشابه ؟ .

(٨٥) المجانية : الآية ١٨ .

(٨٦) القصص : الآية ٥٠ .

هل إعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين محض اجتهاد للفقهاء أم أنه صريح  
آيات القرآن ؟

إنه صريح آيات القرآن ، ولا يصح لنا إيمان ؛ إلا إذا آمنا به تصديقا  
وانقيادا ، ولم نجد في أنفسنا حرجا من ذلك ، وسلمنا له تسليما ، كما  
قال تعالى :

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ

حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا

فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٨٧) .

وقسمة الموارث على الوجه الذى جاء فى القرآن الكريم قمة العدالة  
فى توزيع الأعباء والواجبات وفقا لقاعدة الغرم بالغنم ، فقد أناط  
الإسلام بالرجل من الأعباء والالتزامات المالية ما لم يُنط مثله بالمرأة ،  
فالرجل هو الذى يدفع المهر ، ويجهز البيت ، ويتولى الإنفاق على  
الزوجة والأولاد ، أما المرأة فهى تأخذ المهر ولا تُلزم بالإسهام فى  
نفقات البيت ، أو على نفسها ، أو على ولدها ، ولو كانت غنية ، فقد  
طرح الإسلام عنها كل الأعباء وجعلها جميعا على الرجل ، ثم أعطاهما  
بعد ذلك نصف ما يأخذ ميراثا فى بعض الحالات ، وتساوت معه فى  
حالات أخرى .

إذ قد تقرر مبدأ ميراث كل من الذكر والأنثى فى الإسلام بقوله  
تعالى :

---

(٨٧) النساء : الآية ٦٥ .

﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ (٨٨) .  
 ويختلف نصيب المرأة من الميراث بحسب قرابتها من المتوفى ،  
 وبحسب من يكون معها من قرابته ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي : -  
 ١ - (١) تأخذ البنت : نصف نصيب أخيها من التركة بقوله  
 - تعالى :

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ (٩١) .  
 (ب) فإن لم يكن لها أخ وهي مفردة أخذت نصف التركة بقوله  
 - تعالى :

﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ (٩١) .  
 (ج) فإن كانت البنات أكثر من واحدة أى كن بنتين فأكثر فلهن  
 ثلثا التركة بقوله - تعالى :

﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ (٩١) .  
 ٢ - أما الأم فقد قال الله - تعالى - في نصيبها :  
 (١) ﴿وَلَا يُوْثِرُونَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ وَمِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَكُمُ الْوَلَدُ﴾ (٩٢)  
 فلأب السدس وللأم السدس من تركة ابنهما إذا كان له ولد ذكر أو  
 أنثى .

(٩١) سورة النساء : الآية / ١١ .

(٩٢) سورة النساء : الآية ١١ .

(٨٨) سورة النساء : الآية ٧ .

(٨٩) سورة النساء : الآية ١١ .

(٩٠) سورة النساء : الآية ١١ .

(ب) ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ ﴾ (٩٣) .  
 أى من مات ولم يكن له ولد تقول تركته كلها إلى أبويه : للأم  
 الثلث . وللأب الثلثان تعصيا .

(ج) ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ (٩٤) .  
 أى أن المتوفى إذا لم يكن له ولد وله إخوة ، فإن نصيب الأم ينقص  
 من الثلث إلى السدس .

٣ - فإن كانت زوجة فإنها ترث ربع تركة زوجها ، إن لم يكن له  
 ولد ، فإذا كان له ولد - ذكرا أو أنثى - ورثت ثمن التركة سواء  
 أكانت واحدة أم أكثر لقوله - تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ  
 مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دِينَ ﴾ (٩٥) .  
 والمستفاد من هذا :

أولا : جعل نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى بوجه عام ومع  
 بعض الاستثناء مثل تسوية الوالدين اللذين يرثان من ابنتهما إذا كان له  
 ولد ذكر حيث جعل لكل منهما السدس ، ومثل تسوية الأخ والأخت  
 من الأم إذا ورثا أخا لهما مات كلاله - أى دون أن يكون له والد ولا  
 ولد - لقوله - تعالى :

(٩٣) سورة النساء : الآية ١١ .

(٩٤) سورة النساء : الآية ١١ .

(٩٥) سورة النساء : الآية ١٢ .



﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدْنُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ (٩٦)

والشركة تقتضى التسوية بينهم .

ثانيا : الأمر باحترام وصية المرأة المورثة المتوفاة وإيجاب تنفيذها وتسديد ما عليها من ديون .

﴿مِنْ بَعْدُ وَصِيَّةٌ يُوصِي بِهَا أَوْ دَرَبٌ﴾ (٩٧) .

ويؤكد ما وطده الشارع من شخصية المرأة وحقوقها وأهليتها للتصرف على قدم المساواة ، فهي ترث كما يرث وتوصى كما يوصى ، وتستدين كما يستدين .

ثالثا : عقب القرآن فى هذا الشأن بقول الله - تعالى :

﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (١٣) وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُعْصِبْهُ اللَّهُ الْعَذَابَ مُهِينًا﴾ (٩٨) .

وبهذا وجب التزام حدود الله وطاعة الله ورسوله فيما شرع ، وجاء تحذير المتجاوزين لتلك الحدود حازما مسبقاً وصف العصيان لله ورسوله على كل من يتلاعب فى قسمة ماله على غير هذا الوجه ويفضل فئة أو ذكرا عن أخرى .

(٩٦) سورة النساء : الآية ١٢ .

(٩٧) سورة النساء : من الآية ١٢ . (٩٨) سورة النساء : الآية ١٣ ، ١٤ .

والحكمة في هذا التفاضل بين الذكر والأنثى في بعض الحالات ظاهرة بليغة ، وفيها كل الحق والإنصاف ، بل وربما كان فيها الإحسان الذى هو فوق العدل ، ذلك :

( ١ ) أن التشريع الإسلامى من وضع رب العالمين الذى خلق الرجل والمرأة وهو العليم الخبير بما يصلح شأنهما من تشريعات . وليس من مصلحة في تمييز الرجل على المرأة ، أو المرأة على الرجل لانهما خلق الله القائل :

﴿ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ (١٥) (٩٩) .

(ب) ولأن الإسلام حَمَلَ عبء الأسرة وإنشاءها كله على الرجل : وأعفى منه المرأة ، فالأنثى - في غالب أحوالها - مضمونة النفقة في الشرع الإسلامى سواء أكانت أما ، أم زوجة ، أو بنتا ، أو أختا ، وذلك بعكس الرجل المكلف دائما بالإئتمان عليها وعلى الأسرة مما هو مشاهد وممارس في مختلف الأدوار والبيئات دون استثناء .

فالرجل يدفع المهر ولا حد لأكثره ، ويتحمل تجهيز المنزل ونفقات الحياة ، وفي حالات الطلاق يتحمل نفقة العدة وغيرها من النفقات . وإلى هذا المعنى يشير صاحب تفسير المنار : ( الحكمة في جعل حظ الذكر كحظ الأنثيين هو أن الذكر يحتاج إلى الإئتمان على نفسه وعلى زوجه فكان له سهمان . أما الأنثى فهي لا تنفق على نفسها فإن تزوجت كانت نفقتها على زوجها ) أ.هـ .

---

(٩٩) سورة فاطر : الآية ١٥ .

رابعا : يضاف إلى هذا أن القرآن والسنة قد اهتمتا بتثبيت حق المرأة الذى كان ضائعاً مهضوماً ، وحماها من الظلم والإجحاف الذى جثم على المرأة من قبل وجود الشريعة الإسلامية ، ولا يوهن من هذا الخطر ما جد الآن من خروج المرأة للعمل والكسب ، وربما مساهمتها فى نفقات البيت والأولاد مع زوجها . مما قد يندع البعض فيطالب بمساواتهما فى الميراث ، فإن ذلك على خلاف القاعدة القوية التى رسمها الشارع الحكيم فى توزيع دور كل من الرجل والمرأة فى الحياة وفق طبيعة كل منهما ، وقد يحمل من الضرر أكثر فى الحياة وفق طبيعة كل منهما ، وقد يحمل من الضرر أكثر من المصلحة ؛ فضلاً عن أنه يعارض النور الذى رسمه رسول الله ﷺ للمرأة وهو أنها راعية فى بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها . وهذا ماتوقن به المرأة ظاهراً وباطناً وتسلم به وتسعى فى سبيله فى الحقيقة والواقع ، ولو شئت النساء عما يفضلنه من أساليب الحياة وصورها لكان جواب سوادهن الأعظم : الزواج ، والأمومة والبيت . ويستوى فى ذلك كلهن على اختلاف الظروف والحالات والأدوار والأطوار ؛ لأنه الأمر الطبيعى الذى أعدهن الله - تعالى - له .

خامسا : لا بد أن يفهم أن الإسلام لا ينظر إلى المرأة كفرد ، ولكنه ينظر إليها وإلى الرجل كأسرة مكونة من فردين يكونان نواة المجتمع الكبير . فهى تأخذ سهماً وزوجها يأخذ سهمين من مورثه فتكون النتيجة ثلاثة أسهم لهذه الأسرة . وأخوها يأخذ سهمين من أبيهما وزوجته تأخذ سهماً من مورثها فيكون المجموع ثلاثة أسهم فى أسرة

أخرى . فهنا تعادلية سابقة ونظرة طبيعية ، لأن الأسرة الجديدة تقوم امتداداً للأسر التي انتهت رسالتها في الحياة ، ولها تشابك مع أسر أخرى تريد أن يكون لها امتداد في الحياة - أيضاً .

فالتكاملية موجودة بين المرأة والرجل في كل بيت ، ومن تكاملية الأسرة تتحقق تكاملية المجتمع ، ولا مكان بالتالي لهذه الانفصالية بين الرجل والمرأة ؛ بل هما كيان واحد لا تستقيم الحياة إلا به .

ونخلص من هذا إلى أن التمايز بين المرأة والرجل في بعض حالات (الارث) عملاً بكتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - دليل واضح على عدل الشارع الحكيم مراعاة للغرم والغنم دون تحيز . فهو ليس شرعاً للرجل على حساب المرأة ، ولألمرأة على حساب الرجل ، ولا لطبقة على حساب طبقة ، بل هو الميزان العادل الرحيم الذي يعطي كل ذي حق حقه تحقيقاً للمصالح العامة وتقديراً للظروف الخاصة والواجبات الملغاة على عاتق كل منهما والحاجات الملحة .

على أن المناداة بالتسوية في الميراث بين الذكر والأنثى قد نُودِيَ بها في أوائل هذا القرن ، وهذا نص خطاب (السيدة هدى شعراوى) زعيمة الحركة النسائية في أوائل القرن الحالى إلى الأستاذ سلامة موسى رداً على رسالته التى طالب فيها أن تتبنى : الحركة النسائية في مصر المطالبة بقانون يقضى بمساواة المرأة للرجل في الميراث ، والسيدة هدى شعراوى لا سبيل إلى اتهامها بالجمود ، أو التطرف أو الرجعية ؛ بل على النقيض

من ذلك فهي التي توردت على الحجاب ، وارتبط باسمها كل ما ترتب على ذلك من التداعيات !

تقول - في جوابها على تلك الرسالة :

إني لست من (الموافقين) على رأى الأستاذ سلامة موسى ، فيما يتعلق بتعديل نصيب المرأة فى الميراث، ولا أظن مثله بأن النهضة النسوية فى هذه البلاد لتأثرها بالحركة النسوية بأوروبا يجب أن تتبعها فى كل مظهر من مظاهرها ، وذلك لأن لكل بلد تشريعه وتقاليده ، وليس كل ما يصلح فى بعضها يصلح فى البعض الآخر .

على أننا لم نلاحظ تدمراً من المرأة أو شكوى من عدم مساواتها للرجل فى الميراث ، والظاهر أن اقتناعها بما قسم لها من نصيب ، ناشئ من أن الشريعة عوضتها مقابل ذلك: تكليف الزوج بالإتفاق عليها وعلى أولادها ، كما منحها حق التصرف فى أموالها .

أما القول بأن عدم المساواة فى الميراث من دواعى إحجام كثير من الشبان عن الزواج فى الشرق فغير وجيه ؛ لأننا نشاهد فى أوروبا انتشار هذا الداء - الإعراض عن الزواج - فى عصرنا الحالى انتشاراً أشد خطورة منه فى الشرق ، بالرغم من أن المرأة الأوروبية ترث مقدار ما يرث الرجل ، فضلاً عن أنها ملزمة بدفع المهر ، ومكلفة بالتخلى عن إدارة أموالها لزوجها .

ولو سلمنا بنظرية الأستاذ سلامة موسى وجاريناه فى طلب تشريع جديد ؛ فهل لا يخشى أن يؤدى إلى إسقاط الواجبات الملقاة على عاتق

الزوج نحو زوجته وأولاده بإلزام الزوجة بالاشتراك في الصرف ، وفي ذلك مافيه من حرمان يعود بالشقاء والبؤس على الزوجات الفقيرات اللاتي لم ينلن ميراثاً من ذويهن ؟ وهذه الطبقة تشمل أغلبية الزوجات ولا يخفى ما هن عليه من جهل وأمية لاتسمحان لهن بمقاومة هذا الشقاء ، أو تلطيغ ، بخلاف مثيلاتهن في الفقر في أوروبا ؛ لأن التعليم هناك يشمل مختلف الطبقات .

قد نرى المرأة الغربية أكثر حظاً منها ، لأنها تظهر لنا حائزة لقسط كبير من الحرية المدنية المساوية للرجل ، بيد أنها أقل حظاً من أختها الشرقية في الحرية الاقتصادية ، فبينما الشرقية غير المتساوية بالرجل في حق الميراث ، تتمتع بكافة أنواع الاستقلال في إدارة أعمالها وأموالها ، نجد الغربية المساوية لأخيها في الميراث ، محرومة من هذه النعم ، إذ لايمكنها أن تنفق أى من مالها ولأن تتعاقد مع الغير ، ولأن تحترف -حرقة- ، دون تصديق زوجها وموافقته ؛ لذلك تراها ثائرة في جميع بلدان أوروبا على تلك القيود التي تحول بينها وبين الحرية الحقيقية والاستقلال اللذين تتمتع بهما المرأة الشرقية منذ عصور طويلة .

ثم قالت :

إن أهم ما يشغلها اليوم في الوصول بالمرأة إلى المركز اللائق بها هو السعى في تغيير القوانين ، أو قلب الشريعة ، فله الحمد لم نجد في هذه ولاتلك من الأحكام ما يحملنا على التذمر والشكوى ، بل كل مانسعى إليه

حسن تطبيق هذه القوانين بما يطابق غرض الشارع وحكمه (أ. هـ (١٠٠) .  
 ألا فليستمع هؤلاء وأولئك إلى حكم الله وما قضى به ، وليؤمنوا به  
 ولينفذوه إيماناً به وطواعية :

﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْلِهِ يُوقِنُونَ ﴾

ألا فليكيف من لا يزالون يثيرون الشبه حول أحكام الله وتشريعه في  
 كتابه (القرآن) وفي سنة الرسول محمد ﷺ .

### تعدد الزوجات :

لقد أكثر المفوضون وبعض المستشرقين نقد نظام تعدد الزوجات للرجل  
 المسلم حتى قالوا : إذا كان للرجل حق التعدد ، فلماذا لا يكون للمرأة  
 حق تعدد الأزواج ؟

ولازب في أن الإسلام لم يسلك هذا السبيل - كما سيأتي إلا لأسباب  
 قوية من ورائها حكمة بالغة - والله أحكم الحاكمين - ومن ورائها هدف  
 وغاية نبيلة - والله خير المشرعين - فقد قال - سبحانه : ﴿ فَأَنكِحُوا  
 مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّا وَضَعُوا لَكُمْ فِي هَٰذَا ذِكْرُكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ  
 أَيْمَانُكُمْ ذَٰلِكُمْ آدَابُ اللَّهِ لَا تَعُولُوا ﴾ (١٠١) .

وهذا ماتواتر عليه إجماع المسلمين فلا يحل لمسلم أن يجمع في عصمته  
 في وقت واحد أكثر من أربع زوجات ، وفي هذا يقول الفقيه الباقري

(١٠٠) المرأة بين الفقه والقانون د / مصطفى السباعي : ٢٣٠ / ٢٣١ .

(١٠١) سورة النساء من الآية (٣)

الحنفى : « ولم ينقل عن أحد في عهد الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - ولا بعده - أنه جمع بين أكثر من أربع زوجات في عصمته » (١٠٢) .  
ويؤكد ابن حزم هذا الواقع فيقول : لا خلاف بين أهل الإسلام في أنه لا يحل لأحد الزواج من أكثر من أربع نسوة (١٠٣) .

وبناء عليه أفشى الشافعية : بأن الرجل إذا كان متزوجاً من أربع زوجات ، فإنه يحرم عليه أن يتزوج بخامسة ، وإن قام بتطليق واحدة من الأربع طلاقاً بائناً ، جاز له أن يعقد على غيرها في عدتها ، لأن الطلاق البائن بمثابة انقطاع حبل الزوجية كلية (١٠٤) . بينما ذهب الحنفية إلى عدم جواز العقد على غيرها مادامت عدة المطلقة بائناً لم تنته ، وذلك لبقاء الآثار المترتبة على النكاح كالنفقة (١٠٥) ويجب أن يتضح أن هذا النظام الذى شرعه الإسلام من تعدد الزوجات إلى أربع ، قيده بمجملة قيود ، إذ لم يكن لإشباع الشهوة فقط أو إرضاء للغريزة الجنسية كما يزعم بعض المفرضين (١٠٦) ، أو أنه يتبع حال المرأة رقيقاً وانحطاطاً :

#### (أ) القيد الأول :

العدل بين الزوجات في كل صغيرة وكبيرة لاسيما في النفقة ،

(١٠٢) انظر : العناية على الهداية لأكمل الدين الباريق : ٧٥ / ٢ .

(١٠٣) المحل لابن حزم : مج ٦ ج ٩ ص ٤٤١ مسألة ١٨١٦ .

(١٠٤) نهاية المحتاج : ٢٧٤ / ٦ .

(١٠٥) الهداية للمرغيناني : ٢٥ / ١ .

(١٠٦) تحرير المرأة لقاسم أمين : ١٢٩ .



والكسوة والمسكن وحسن المعاشرة ، وإذا « خيف » الجور ، وهذا هو مبدى  
تعبير القرآن : يقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُفْلِحُوا فَوَيْحَةً ۚ ۞ ﴾ أى  
فيجب على الرجل عند خوف الجور وتخليصاً لنفسه من الإثم - الاكتفاء  
بواحدة .

وقد اتفق جمهور المفسرين على أن كلمة (العدل) تعنى التسوية بين  
الزوجات فى النفقة ، وحسن العشرة<sup>(١٠٧)</sup> ، وقد فسر هذا العلامة  
الخصاص فقال : ( العدل الظاهر يبين بالمساواة فى الإنفاق ، والمساواة فى  
المعاملة ، وليس هو العدل فى المحبة والميل القلبى ؛ لأن هذا أمر غير  
مستطاع<sup>(١٠٨)</sup> .

والله - سبحانه - يقول :

﴿ لَا تَكْفُفْ نَفْسًا وَلَا نَفْسَهَا ۚ ۞ ﴾<sup>(١٠٩)</sup> .

وقد أكد القرآن الكريم هذا المفهوم فقال - سبحانه - :

﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۚ ۞ ﴾<sup>(١١٠)</sup> .

ومن ثم نرى أن القرآن يستعمل أسلوب النفى التأييدى فيقول ﴿ ولن  
تستطيعوا أن تعدلوا ﴾ مع وازع الحرص ، ودافع الرغبة فى العدالة ، ثم  
يعقب فيقول :

(١٠٧) من الآية ٣ من سورة النساء ، أنظر تفسير القرطبي : ٢٠ / ٥ .

(١٠٨) أحكام القرآن للخصاص .

(١٠٩) سورة البقرة من الآية ٢٨٦ .

(١١٠) من سورة النساء من الآية ١٢٩ .

﴿فَلَا تَجْمِلُوا كَلَّ الْمَيْلِ﴾ .

أى إلى واحدة : ﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾<sup>(١١١)</sup> أى تذرون الأخرى أو الأخر معلقة فلا هى بأخذة من الزوج حقوقها ، ولا هى بالملقة ليغنيها الله من فضله .

والميل المنهى عنه ليس هو الميل القلبي ، ذلك الميل الذى أشار إليه رسول الله - صلوات الله وسلامه عليه - فى قوله : « اللهم هذا قسمى فيما أملك »<sup>(١١٢)</sup> فاغفر لى فيما لا أملك ، وإنما المنهى عنه هو كما قال الله : فى ذات الآية : ( كل الميل ) وليس بعضه إذ لا إثم فى البعض وهو القلبي<sup>(١١٣)</sup> أخذاً ( بقضية الظن ) حيث يقول الله سبحانه : ( إن بعض الظن إثم )<sup>(١١٤)</sup> وبالتالى فبعضه فى الحقيقة المؤكدة ليس بإثم<sup>(١١٥)</sup> .

ومرد ذلك إلى الزوج - وحده - فهو المرجع فى تقدير خوفه من عدم العدل ، وهو المطالب فيما بينه وبين الله - تعالى - بتطبيق الحكم المناسب لما يعرف من نفسه ، ولا سبيل ليد القانون عليه ، وشأنه فى ذلك هو شأنه فى سائر التكاليف التى تحاكم الشريعة فيها المؤمن إلى نفسه

(١١١) المصدر السابق : وقارن بتفسير الكشاف : ١٤٣/١ .

(١١٢) أخرجه أبو داود فى باب النكاح برقم ٢١٣٤ والترمذى برقم ١١٤٠ ، ابن ماجه ٦٣٤/١ ، والنسائى ٤/٧ .

(١١٣) انظر تفسير القرطبي ٤٠٧/٥ .

(١١٤) سورة الحجرات من الآية ١٢ .

(١١٥) تفسير القرطبي ج ١٦ ص ٣٣٢ .

كالإفطار في رمضان إذا خاف المرض ، أو زيادته باستعمال الماء أو بالصوم<sup>(١١٦)</sup> .

#### (ب) القيد الثاني :

**القدرة على الإنفاق** فمن أنس من نفسه أن موارده المالية تسع الإنفاق على أكثر من واحدة بالسوية وقويت عقيدته في إحقاق الحق وتدبر بإمعان قوله - سبحانه : ﴿ ذَٰلِكَ أَذَىٰ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ أى أقرب إلى عدم ثقل تبعة العيال بكثرة يتعذر معها حسن تربيتهم وتنشئتهم تنشئة طيبة<sup>(١١٧)</sup> .

وبلاحظ هنا أمور :

#### ١ - الأمر الأول :

يقول الطبرى في تفسيره : إن الرجل من قريش كان يتزوج العشر من النساء والأكثر والأقل ، ويروى أن الرجل منهم كان يتزوج : الأربع والخمس والست والعشر فيقول الآخر : « ما يمنعني أن أتزوج كما تزوج فلان »<sup>(١١٨)</sup> وهكذا إلى أن جاء الإسلام ؛ فوجد أن بعض الرجال كان متزوجاً بأكثر من أربع زوجات ؛ فأقر مبدأ التعدد وأباحه بقيود ، فجعل تعدد الزوجات مقصوراً في حدود الأربع .

---

(١١٦) الإسلام عقيدة وشريعة ١٨٤ .

(١١٧) انظر الأم للشافعي وتفسير القرطبي ٢٠/٥ ومعاني القرآن للفراء .

(١١٨) تفسير الطبرى ٥٣٤/٧ .

## ٢ - الأمر الثاني :

أن الإسلام عندما يسنّ تشريعاً من التشريعات ؛ فإنه يراعى فيه طبيعة هذا المجتمع طلباً للتوازن ، ووصولاً إلى العفة والتصون فقد يقل الشباب الصالحون للزواج وتكثر الفتيات وهذا واقع لم يتخلف فماذا يكون الحل السليم لمثل هذه القضية ؟ لاشك أنه يكمن في تعدد الزوجات .

## ٣ - الأمر الثالث :

عندما تتكاثر المفرية ويتسع مجال الإنجاب وتكون نسبة البنات أعلى من نسبة البنين كما هو الوضع المشاهد في كثير من البلدان حتى ليقرر العلماء : أن ذلك نتيجة لسنة كونية قضت بسخاء الوجود الأنثوي أكثر من وجود الذكور فماذا يكون الحل السليم لمثل هذه القضية لاشك أنه إباحة تعدد الزوجات<sup>(١١٩)</sup> ولأمراء في أن زيادة عدد النساء على الرجال تقتضى دعماً للقيم الأخلاقية ، وعملاً على استمرار الاستقرار الأخلاقي ، واستدامة الفضيلة والنقاء الصحي والأدبي ، كل أولئك يدعو إلى القول بتعدد الزوجات .

## ٤ - الأمر الرابع :

(أ) إذا حدث أن الرجل تزوج بامرأة عاقر كما أخبر القرآن حيث قال الله - تعالى : ( ويجعل من يشاء عقيماً )<sup>(١٢٠)</sup> فما الحل العادل ؟ أيطلقها

(١١٩) انظر الأحوال الشخصية لمحمد موسى : ١٢١ .

(١٢٠) سورة الشورى الآية : ٢٠ .

وفارقتها أم يبقى عليها وفاء بها ، ثم يضيف إلى جانبها زوجة أخرى لعل الله يمن عليه بالنزوة ؟

(ب) أو إذا اجتليت بعض الزوجات بمرض منفر معد أو مزمن لا يتيح للزوج أن يمارس حياته الزوجية ، وهو هادىء البال ، مطمئن الخاطر ، أقمن العدل أن يطلقها ويرمى بهما ، أو يحتفظ بها على عصمته مروءة وإنسانية ؟

(ج) أو إذا كان الزوج رجلاً كثير الأسفار دائب التنقل والسعى وراء رزقه ولايستطيع أن ينتقل بهذا العدد الكثير من أولاده .  
وفي الوقت نفسه يخشى مغبة الحرمان الجنسي والوقوع في الفحشاء .  
أقمن العدالة أن يتزوج زوجاً حلالاً ، أم يقترب الآثام ويرتكب المعاصي ، ويعترف له المجتمع بأولاده الشرعيين ، أم بأولاده من السفاح والخذانة .

### في هذا كله يقول الإمام الغزالي :

إن هناك من الطباع ماتغلب عليها الشهوة ، بحيث لا تحصنه المرأة الواحدة ، فيستحب لصاحب هذا الفوزان الجنسي الزيادة عن الواحدة إلى الأربع ؛ فإن يسر الله له مودة ورحمة واطمأن قلبه بهن ، وإلا فيستحب له الاستبدال .

ثم لا يلبث الغزالي أن يضع تقنيا لتلك الفقرات الأربع فيقول :  
ومهما يكن اليباعث معلوماً فينبغي أن يكون العلاج بقدر العلة ؛  
لأن المراد تسكين النفس ، ولا بد من النظر إلى ذلك في القلة والكثرة ، ثم

يشدد التكثير على الذين يعددون زوجاتهم لالشيء إلا قصد التدنق من امرأة أخرى دون نظر إلى تحصين النفس من الانحراف ، وإحقاق الحق والعدالة بين الزوجات<sup>(١٢١)</sup> .

ثم إنه لا إكراه على امرأة للزواج من رجل له زوجة أو زوجات :  
وفي هذا قال العقاد :

إن الإسلام قد حفظ للمرأة حريتها التي يتشدد بها نقاد الشريعة الإسلامية في أمر الزواج ؛ لأن إباحة تعدد الزوجات لا يحرم المرأة حريتها ولا يكرها على قبول من لا ترتضيه زوجاً لها ، ولكن تحريم التعدد يكرها على حالة واحدة لا تملك غيرها ، حين تلجئها الضرورة إلى الاختيار بين الزواج بصاحب زوجة أو زوجات ، وبين عزوبة قد تدفعها إلى الانحراف وربما لا يعولها أحد ، وقد تعجز هي أن تعول نفسها .

ولقد اشترط القرآن الكريم العدل بين الزوجات في حالة التعدد على أن لا يزيد عددهن عن أربع ، ثم ذكر الرجال بصعوبة العدل عسى أن يترشوا قبل الإقدام على الحرج<sup>(١٢٢)</sup> .

فقال سبحانه : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْإِنْسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾<sup>(١٢٣)</sup> .

(١٢١) إحياء علوم الدين ٢/ ٣٠ - ٣١ .

(١٢٢) المرأة في القرآن : ٨٤ .

(١٢٣) سورة النساء : الآية ١٢٩ وانظر تفسير القرطبي : ٢٨٤/٨ . وتفسير الزمخشري ٥٧٢/١ وتفسير الألوسي ١٦٢/٥ .

يضاف إلى هذا : أن الله قد علم أن من الرجال من لا يردعهم عن  
المضى في شهواتهم رادع ؛ فأباح لهم التعدد ليجد هؤلاء مخرجاً من  
الحرج فقط ، ولكن ليحمى المرأة المسلمة من شر مستطير وقعت فيه  
أمثالها في البيئات الغربية - حيث لا يسمح هناك بتعدد الزوجات -  
فيتخذ الرجال - صاحبات أو خليلات - وهؤلاء يصرن طبقة  
المتاجرات بأجسادهن المحرومات. من جميع الحقوق الزوجية ، ومن  
الاستقرار النفسى في ظل الزواج المشروع .

إن الغبن الذى يقع على المرأة من ناحية هذا الارتباط غير المشروع  
لا يقف عند حد ؛ لأنها عرضة في أى وقت للطرد والإذلال ؛ وغاية  
الإسلام حماية المرأة من الوقوع في حالة تنحسر عنها جميع الضمانات  
الاجتماعية فتصير في عداد النسوة الساقطات .

ومن هنا فليس بصحيح مايقال : من أن نظام تعدد الزوجات في  
الإسلام يؤدى حتماً إلى الإضرار بهن وإلى إهدار كرامتهن ، والإجحاف  
بمقوقهن إذ الإسلام - كما سبق - لا يجبر امرأة ما على قبول الزواج برجل  
متزوج ، بل يدع لها ويدع لأهلها - في حالة خطبتها من رجل  
متزوج - مطلق الحرية في قبول الزواج به أو رفضه ؛ فإذا قبلت هى  
وقبل أهلها به عن طيب خاطر كان ذلك دليلاً على أن هذا الوضع  
لا ينطوى في نظرها ، ولا في نظرهم على ضرر ولا على ضرار .

والإسلام قد ترك للزوجة ولأهلها إذا طلب الزوج إليهم الإذن في  
الزواج بامرأة أخرى ، ترك لهم في هذه الحالة مطلق الحرية في القبول أو

الرفض حسب تقديرهم لمعقبات هذا الزواج وما عسى أن يلحقهم من جرائه ، ولقد روى أن أبناء أوى جهل أرادوا أن يزوجوا إحدى بناتهم لعل بن أوى طالب - رضى الله عنه - الذى كان حيثذ ، زوجاً لفاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ فاستأذنوا النبى فى ذلك فرأى - عليه الصلاة والسلام - أن ذلك يغضب ابنته ، وخاف عليها أن تفتن عن دينها وأن يحملها على التقصير فى حقوق زوجها ، ولعله رأى كذلك - وإن لم يصرح به - أنه لا يتفق مع كرامة فاطمة وهى بنت رسول الله ﷺ أن يجمع بينها وبين بنت عدو الله أوى جهل فى هذا الزواج ، وقال : إن بنى هشام بن المغيرة استأذنوا فى أن ينكحوا ابنتهم على بن أوى طالب فلا آذن ، ثم لا آذن ، ثم لا آذن ، إلا أن يريد ابن أوى طالب أن يطلق ابنتى وينكح ابنتهم ، فإنما هى بضعة منى يريبنى مارابها ، ويؤذبنى ما آذها ، وإننى لأتخوف أن تفتن فى دينها<sup>(١٢٤)</sup> .

### أوروبا والتعدد

لقد ثاب بعض العقلاء من أبناء أوروبا إلى رشدهم ، وأخذوا يطالبون اليوم بالتعدد ، بعد أن غشيتهم غاشية الزنى بسوادها . وملاأت عليهم الملاجىء والطرق باللقطاء أبناء السفاح ، فضلاً عن تلك الأمراض التى فشت وانتشرت من جراء شيوع الزنا وهذه إحدى الكتابات الإنجليزية تجار بالشكوى - وغيرها كثير - فتقول :

(١٢٤) رواه البخارى : ١٤٤/٣ .



لقد كثرت الشاردات من بناتنا وعم البلاء وقل الباحثون عن أسباب ذلك ، لأننى امرأة فأنى أنظر إلى هؤلاء البنات وقلبي ينقطع عليهن شفقة وحزناً ؛ فماذا يفيدهن بشى وحزنى وتوجعنى وإن شاركنى فيه الناس جميعاً ؟ (١٢٥) .

لا فائدة إلا فى العمل بما يمنع هذه الحالة التعسة ، وهذا أحد علمائهم (تومس) قد رأى الداء ووصف الدواء وهو الإباحة للرجل بأن يتزوج بأكثر من واحدة ، وبهذه الوسطة يزول البلاء وتصبح بناتنا ربات بيوت بدلاً من كونهم بائعات هوى ، فالبلاء كل البلاء فى إجبار المواطن الأوروبى على الاكتفاء بواحدة .

وهذا التحديد هو الذى جعل بناتنا شوارد ، وقذف بهن إلى الفحاش أعمال الرجال ، ولا بد من تفاهم الشر إذا لم يباح للرجل الزواج بأكثر من واحدة ولو كان تعدد الزوجات مباحاً لما نزل بنا هذا البلاء (١٢٦) .

ولا مرأى فى أن هذه الحالة التى نادى هذه الكاتبة بمعالجتها هى الحالة التى قصدت الشريعة الإسلامية إلى علاجها ، حينما شرعت الزواج وحشت عليه وحينما شرعت التعدد ووسعت فيه وصدق الله - تعالى -  
خَيْثُ قَالَ : ﴿ وَأَجَلَ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ تُحْصِنِينَ  
غَيْرَ مُسْتَفْهِجِينَ ﴾ .

(١٢٥) مجلة للنظر : ٤ / ٤٨٥ .

(١٢٦) مجلة للنظر : ج ٤ ص ٤٨٥ .

وحيث قال ﴿ فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْفُوحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ﴾ (١٢٧) .  
هذا :

ولقد ذهب بعض الكتاب إلى الخروج بالآيات عن مرماهم ومغزاها الصحيح فيقول : إن التعدد لا يجوز إلا لضرورة فوق مجرد العدالة ؛ بل يذهبون لأكثر من ذلك فيقررون أن التعدد غير مشروع بحجة أن العدل جعل شرطاً فيه بمقتضى الآية الأولى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ ﴾ وأناب الآية الثانية : أن العدل غير مستطاع ، وذلك في قوله - سبحانه : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْإِنْسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَوِيلُوا لَكُلِّ الْبَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ (١٢٨) .

وفي هذا القول تحريف لهذه الآيات عن مواضعها فما كان الله ليبيح تزوج العدد من النساء عند الخوف من ظلم اليتامى ، ويضع العدل بين الزوجات شرطاً في التعدد بأسلوب يدل على استطاعته والقدرة عليه ، ثم يعود وينفى هذه الاستطاعة والقدرة ، وبهذا الفهم تخرج الآيتان عما يتفق وجلال التنزيل وحكمة التشريع ، وعما يرشد إليه سياقهما حالة أن سبب نزول الثانية منهما : أنه لما قيل في الآية الأولى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا ﴾ فهم البعض أن العدل بين الزوجات واجب ، وتبادر إلى النفوس أن العدل بإطلاقه ينصرف إلى معناه الكامل الذي لا يتحقق إلا

(١٢٧) سورة النساء من الآية : ٢٥ .

(١٢٨) من الآية ١٢٩ سورة النساء .

بالمساواة في كل شيء ، ما يملك وما لا يملك ، فتخرج بذلك المسلمون ،  
 وحق لهم أن يتخرجوا ؛ لأن العدل بهذا المعنى الذى تبادر إلى أذهانهم  
 غير مستطاع ؛ لأن فيه ما لا يدخل تحت الاختيار ؛ فجاءت الآية الثانية  
 لترشد إلى العدل المطلوب في الآية الأولى وترفع عن كواهلهم هذا  
 الحرج الذى تصوره من كلمة ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا ﴾ .

وكأنه يقول : العدل المطلوب ليس هو ما تصورتم فضاقت به  
 صدوركم ، وبه تخرجتم عن تعدد الزوجات الذى أباحه الله لكم ،  
 ووسع به عليكم ، وإنما هو ألا تميلوا إلى إحداهن كل الميل فتلدوا  
 الأخرى كالمعلقة .

فهذا بيان إلهى كان ينتظره المسلمون بعد نزول الآية الأولى ،  
 وفهمهم منها مافهموا ، ويرشد إلى هذا قوله - سبحانه - في مفتتح  
 الآية : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾ ثم عدد أموراً  
 كانت موضع استفتائهم وكان خاتمها قوله :

وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَوِيلُوا  
 مِنْ أَلَمِئِذَا تَذَرُوهُنَّ كَالْمُتَلَقِّةِ (١٢٩) .

أما القول - بأن التعدد لا يجوز إلا لضرورة فوق العدل - فإن  
 الأصل في المؤمن العدل ، وبه يكون الأصل لإباحة التعدد ، وأن الجور  
 شيء يطرأ على المؤمن ، فيخافه وبه يوجد ما يوجب عليه أن يقتصر على

(١٢٩) من الآية ١٢٩ سورة النساء .

الواحدة ، ويلتقى هذا - مع ماقرره بعض الباحثين في تحليل ظاهرة التعدد في الزوجات ، إما بالنظر إلى حاجة الرجل ، وإما بالنظر إلى حاجة المرأة - وبمقتضى هذا النظر يصرفون دلالة الآية إلى أن التزام الزوجة الواحدة هو الأصل الواجب وأن أباحة التعدد إنما تكون عند الضرورة .

وهذا التأويل غير صحيح : ذلك أن أسلوب الآية قد وضع التعدد أولاً طريقاً للخلاص من التحرج في البيّعات ، ثم علق الاكتفاء بواحدة على طرء حالة ، هي الخوف من عدم العدل كما في نص الآية .. ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ ﴾<sup>(١٣١)</sup> وعلى هذا فلا دلالة في الآية على أن الأصل هو الاكتفاء بواحدة ؛ بل يقال : إن الأصل هو التعدد تلبية للعوامل التي طبع عليها بعض الرجال في كثير من المجتمعات البشرية بشرط العدل وأمن الجور ...

هذا : ولم يكن الإسلام بدعاً في إباحة تعدد الزوجات وفاء للأغراض الإنسانية واستصلاحاً لها وصولاً إلى سلامتها من الأمراض الجسدية والعلل الاجتماعية ؛ وإنما رخصت فيه الشرائع السابقة ، فتعدد الزوجات شريعة قديمة قدم الرسائل السماوية تلك التي خلت من

---

(١٣١) من الآية ٣ سورة النساء .

(١٣٢) انظر : سفر التكوين الإصحاح ١١ الآية ٢٩/٣١ وقرن بتاريخ الطبري ( طدار للعارف بالقاهرة ) ج ١ ص ١٣ وطبقات ابن سعد : ٢١/١ ، مختصر تاريخ البشر ٣٧ ، ٣٢/١٠ .

قبل<sup>(١٣٢)</sup> كشرية إبراهيم ومن بعده يعقوب وداود وسليمان<sup>(١٣٣)</sup> وغيرهم من الأمم كالعبريين والشعوب السلافية والصقالية والجمانية والسكسونية<sup>(١٣٤)</sup> - حيث نجد لهذا التعدد أثره الكبير في حياة تلك المجتمعات البشرية<sup>(١٣٥)</sup> والأديان السابقة .

بل نجد هؤلاء الأنبياء السابقين أنفسهم ، قد تزوجوا بأكثر من واحدة ، ونسب إلى سليمان أنه بلغ الذروة من بينهم في هذا المضمار ، حتى قيل : إنه كان تحته سبعمئة من النساء الحرائر ، وثلاثمئة من الجوارى والسرائر .

وفي ثبوت التعدد لدى الأديان السابقة يقول المستشرق الفرنسي جوستاف لوبون : « إن مبدأ تعدد الزوجات كان شائعاً كثيراً لدى إسرائيل على الدوام ، وما كان القانون المدني أو الشرعى ليعارضه »<sup>(١٣٦)</sup> .

ويذكر الأستاذ العقاد في كتابه ( حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ) نقلاً عن أحد المفكرين الأجانب : أن تعدد الزوجات كان على إطلاقه

---

(١٣٣) انظر : سفر صموئيل : ج ١ الإصحاح ٢٨ الآية وصموئيل ثان : الإصحاح ٣ الآية ٤٣ .

(١٣٤) انظر : حقوق الإنسان لوالى .

(١٣٥) كالمجتمع المصرى في عصر الفراعنة خوفو وامنتحبت الثالث ورسيس الثالث والثالث ( انظر مصر الفرعونية لأحمد فخرى ١١٥ ) ومصر والعالم الخارجى ليومى مهران : ٢٣ والمجتمع الفارسى في عهد الزرادشتية ( انظر قصة الحضارة : ج ٢ ص ٤٣٨ وحضارة العرب لجوستاف لوبون ٤٨٣ ) .

(١٣٦) انظر : اليهود في تاريخ الحضارات لجوستاف لوبون : ٥٠ .

بين المسيحيين حتى القرن السابع عشر الميلادى ، وذلك بإذن الكنيسة وموافقتها ، وأنه كان يتكرر فى حالات وظروف لاقبل للكنيسة والدولة بإحصائها ، حتى أخذ طابعاً بغيضاً تمجده النفس ، وتعافه الأخلاق الحميدة<sup>(١٣٧)</sup> .

وإذا نظرنا إلى هذا الأمر بقسطاس العدل المستقيم ظهر لنا أن نظام تعدد الزوجات فى الإسلام يحفظ ويحمى ويغذى ويكسو النساء - العفاف - أقدس وأطهر من اقرار البغاء الغربى الذى يسمح بأن يتخذ الرجل امرأة لمحض إشباع شهواته ، ثم يقذف بها إلى الشارع متى قضى منها وطره<sup>(١٣٨)</sup> .

وإذا أمعنا النظر فى حال هذه الشعوب فى الوقت الحاضر كأهل الهند ، والصين ، واليابان ، وجدنا أن نظام تعدد الزوجات قائم بينهم بطرق غير مشروعة ، ومن ثم فالزعم بأن الشعوب التى تدين بالإسلام هى التى سلكت هذا المسلك ، زعم باطل ، أساسه الكيد للإسلام والنيل من نظمته ، وإلا فكيف يستقيم فى الفكر السليم : أن التعدد محظور من حيث الارتباط الشريف ، ومباح من حيث السفاح والمخادعة ؟

والإسلام مع هذا يؤثر الاستقلال بالزوجة الواحدة ؛ لأن التزوج بامرأة واحدة يجعل الشخص بمنأى عن الجور ، لأنه لا يمر بتجربة امتحان

---

(١٣٧) حقائق الإسلام وأباطيل خصومة للعقاد ١١٧ .

(١٣٨) مجلة الأزهر المجلد الثامن ص ٢٩١ .

عدالته كهذا الذى يتعرض لهذا الاختيار ، ويلج هذه التجربة القاسية بالزواج بأربع ، إذ لاشك أنه قد تجاوز الحد الفاصل بين العدل والجور ، فطاقة الاحتمال البشرى إذا وسعت الزوجة والزوجتين ؛ فإنها لا ريب فى الثلاث والأربع تنفذ ، أو تكاد ، والنتيجة الإخفاق والوقوع فى الضرر إلا من رحم ربك ، ومع هذا الاحتمال فلا يرد منع التعدد حتما ؛ لأنه فى مجال الاجتهاد نحو العدل النسبى .

### المساواة فى التعدد وطبيعة المرأة :

يقول بعض أصحاب الثقافة الغربية ، إذا كان التشريع الإسلامى لا يبيح للمرأة إلا الاقتران برجل واحد فكان من المنطق والعدل أن لا يبيح للرجل الزواج بأكثر من واحدة ، وذلك أخذاً بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة .

وقد غفل هؤلاء عن أن التشريع الإسلامى عندما قرر مبدأ تطبيق المساواة — بوجه عام — بين الرجل والمرأة — فإنه قد تحرى طبيعة كل من الصنفين ، وتوخى الأهلية فى تحمل الالتزامات ، فإذا كانت طبيعة تكوين كل منهما تقضى بالزواج بينهما كانت المسارعة إلى إقرار نظام الزواج للتكامل ؛ باعتبار أن الرجل يحتاج لزوجة ، وأن المرأة تحتاج لزوج .

ثم نظرت الشريعة فى طبيعة المرأة ، فوجدت أن نظام تعدد الأزواج لها لا يمكن أن يتحقق ، لتعذر تحديد المسئول عن ثمر هذا اللقاء الزوجى

في حالة التعدد ، بينما طبيعة الرجل في الزواج بأكثر من واحد يمكن أن يتحقق في ظل نظام الأسرة الملتزمة بزواج واحد ومن هنا أباحت نظام تعدد الزوجات للرجل دون المرأة لضمان حماية الأسرة ؛ وتحديد المسئول عن ثمر هذا اللقاء اجتماعيا وقانونيا حفظا للأنسب ودفعاً للفساد الذي يترتب على إباحة تعدد الأزواج لامرأة واحدة ؛ إذ كيف يستقيم حال امرأة فيها شركاء متشاكسون وكيف يستقيم حال الشركاء فيها<sup>(١٣٩)</sup> .

ومن ثم كان تحريم زواج المرأة بأكثر من زوج في وقت واحد حتما مقضيا .

---

(١٣٩) أعلام الموقعين لابن القيم الجوزية ج ٢ ص ٢٠٥



## تولى المرأة القضاء

اتفق فقهاء المسلمين على أن من شروط توافر الأهلية في القاضى أن يكون مسلماً ، بالغاً ، عاقلاً ، واختلفوا فيما وراء هذا من شروط مثل سلامة الخواص ، وأن يكون القاضى حراً — أى ليس عبداً مملوكاً — وأن تتوفر فيه العدالة ، والقدرة على الاجتهاد ، والذكورة .

وقد اختلفوا في شرط الذكورة في القاضى إلى ثلاثة أقوال :

الأول :

ذهب جمهور الفقهاء إلى <sup>(١٤٠)</sup> اشتراط الذكورة في القاضى ، لأن القضاء وسائر الولايات العامة مجمع على منع المرأة من توليها ، وتحريم

---

(١٤٠) مواهب الجليل : ٩٠/٦ ، التاج والإكليل المطبوع على هامش مواهب الجليل : ٨٨/٦ ، قليوب وعميرة : ٢٩٦/٤ ، تبصرة الحكام : ٢٤/١ ، حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ١٢٩/٤ ، الأحكام السلطانية للماوردي : ص ٦٥ ، منح الجليل : ١٣٨/٤ ، الوجيز للشافعي : ٢٣٧/٢ ، اللقى ، والشرح الكبير : ٣٨٠/١١ ، المبدع : ١١/١١ ، شرح منتهى الإرادات : ٤٦٤/٣ ، كشف القناع : ٢٤٩/٦ ، مطالب أول النهى : ٤٦٦/٦ ، الكافي لابن

ذلك عليها ، فلا تتولى رئاسة الدولة سواء بوصف الخليفة ، أو غيره من الألقاب الرئاسية المعاصرة ، وما فى معناها كرياسة الوزراء ، وولاية الأقاليم وما عدا هذا فهو محل اجتهد ، فإذا ما وليت المرأة القضاء يكون مولها آتما ويقع قضاؤها باطلا .

الثانى :

ذهب الأحناف إلى عدم اشتراط الذكورة وصحة قضاء المرأة فى غير الحدود والقصاص ، فلا تشترط الذكورة فيمن يتولى القضاء لكن يأثم مولى المرأة ، غير أنه لو قضت فى حيد وقود ؛ فرفع إلى قاضى آخر فأمضاه ليس لغيره أن يبطله<sup>(١٤١)</sup> .

مقدمة : ٤٣٣/٣ ، الروض المربع : ٣٨٥/٣ ، منار السبيل : ٤٥٨/٢ ، الروض الندى : ٥٠٦ ، كشف المغطرات ص ٥٠٧ ، العدة ص ٦٢١ ، المهذب : ٣٧٢/٢ ، الأنوار : ٢٩١/٢ ، حاشية الشرقاوى على التحرير : ٤٩٦/٢ ، فتح للمين وإعانة الطالبين : ٢١١/٤ ، نهاية المحتاج : ٢٣٨/٨ ، روضة الطالبين : ٩٥/١١ ، البهجة شرح التحفة : ١٩/١ ، بداية المجتهد : ٤٩٩/٢ ، المنتقى : ١٨٢/٥ ، تاريخ قضاة الأندلس ص ٤ ، القوانين الفقهية ص ٣٢٣ ، شرح مبارة : ١١/١ ، المجموع ١١٤/١٩ ، حاشية البيهجورى : ٣٣٦/٢ ، فتح البارى : ٥٦/١٣ ، بيل الأوطار : ٢٧٤/٨ ، أحكام القرآن لابن العرى : ١٤٥٧/٤ ، نيل المآرب ١٧٦/٢ .

(١٤١) مجمع الأنهر ١٦٨/٢ معين الأحكام : ص ٢٤ بدائع الصنائع : ٤٠٧٩٧/٩ أحكام القرآن لابن العرى : ١٤٥٧/٤ الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤٤٠/٥ ، ٤٤٢ ، فتح القدير : ٢٥/٧ لسان الحكام المطبوع مع معين الحكام ص ٢٤٤ ، مغنى المحتاج : ٣٧٥/٤ ، الأحكام السلطانية للماوردى ص ٦٥ ، المغنى لابن قدامة ٣٨٠/١١ ، بداية المجتهد ٤٤٩/٢ ، نيل الأوطار : ٢٧٤/٨ ، القوانين الفقهية ص ٣٢٣ ، المحلى لابن حزم ٦٣١/١٠ .

وذهب — من الأحناف — محمد بن الحسن الشيباني إلى جواز توليتها القضاء في الحدود والقصاص<sup>(١٤٦)</sup> .

### الثالث :

ذهب الحسن ، وابن القاسم<sup>(١٤٣)</sup> ، وابن جرير الطبري<sup>(١٤٤)</sup> ، وابن حزم<sup>(١٤٥)</sup> إلى عدم اشتراط الذكورة ، وجواز تولية المرأة القضاء مطلقا ، وقالوا : إن الذكورة ليست شرطا في جواز التولية ولا في صحة القضاء .

وقالوا : إن المرأة يجوز أن تكون مفتية ، فيجوز أن تكون قاضية .  
ولقد حمل ابن زرقون<sup>(١٤٦)</sup> قول ابن القاسم بجواز قضاء المرأة على ما

---

(١٤٣) المنتقى ١٨٢/٥ .

(١٤٣) مواهب الجليل : ٨٧/٦ ، ٨٨ .

(١٤٤) المرجع السابق معنى المحتاج : ٣٧٥/٤ الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٥ شرح الأزهار ٣١٠/٤ ، المبدع ١٩/١٠ ، بداية المجتهد : ٤٩٩/٢ ، المنتقى : ١٨٢/٥ ، القوانين الفقهية ٣٢٣ ، فتح الباري : ٥٦/١٣ ، نيل الأوطار : ٢٨٤/٨ .

(١٤٥) المحلى مسألة رقم ١٨٠٤ ج ٢٠ ص ٦٣١ .

(١٤٦) هو محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد يعرف بابن زرقون الأنصاري من أهل أشبيلية ، أخذ عن عياض ولازمه ، ولقضاء شلب ، له كتاب الأنوار في الجمع ، مولده ٥٠٢ هـ وتوفي ٥٨٦ هـ هامش الطريقة المرضية ص ٩٢ .

تجوز فيه شهادتها ، إلا أن عبد السلام رد ذلك وقال : إن ابن القاسم  
جوز قضاء المرأة مطلقا لاحتمال أن يكون قد قال : بقول الحسن  
والطبري بإجازة ولايتها القضاء مطلقا<sup>(١٤٧)</sup>

وقد استدلل الجمهور أصحاب القول الأول على : اشتراط الذكورة  
وعدم جواز تولي المرأة القضاء بالكتاب والسنة والمعقول .

أما الكتاب<sup>(١٤٨)</sup> فقوله - تعالى :

﴿الرِّجَالُ قَوَّاتٌ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فُضِّلَ اللَّهُ بِهِمُ  
عَلَى بَعْضِ مَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾<sup>(١٤٩)</sup> .

ولأن المقصود من هذه الآية - والله أعلم - أن يقوم الرجال  
بالتفقة والذب عن النساء ، ولأن في الرجال الحكام والأمراء ومن  
يغزو ، وليس ذلك في النساء<sup>(١٥٠)</sup> .

فمقتضى هذه الآية : أن القوامة محصورة في الرجال دون النساء لما  
للرجال من فضيلة التدبير والرأى ، وزيادة القوة في النفس والطبع ، أما

(١٤٧) مولد الجليل : ٨٧/٦ ، ٨٨ .

(١٤٨) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٥ ، كتابه الأعيان ١٥٨/٢ .

(١٤٩) سورة النساء : الآية ٣٤ .

(١٥٠) القرطبي : ١٦٨/٥ .

النساء فيغلب عليهن اللين والضعف ، فجعل المولى — عز وجل — لهم حق القيام عليهم ، وما دام الرجل قواما على المرأة فلا يجوز أن تتولى المرأة القضاء ، وإلا أصبحت هى صاحبة القوامة أو مشاركة على الأقل ، وفى ذلك مخالفة لصريح النص القاضى بأن : القوامة للرجل وحده كما سلف البيان فى موضوع القوامة<sup>(١٥١)</sup> .

فإذا قيل : بأن القوامة فى الآية قوامة خاصة ، وهى قوامة رب الأسرة عليها ، أى فى الولاية الأسرية<sup>(١٥٢)</sup> .

أجيب بأننا لو سلمنا أن الآية متعلقة بالمسئولية فى الأسرة وليست عامة فالحجة تبقى قائمة كذلك ، باعتبار أنه إن كانت المرأة عاجزة عن إدارة أسرة تتكون من مجموعة أفراد لا تعدوا أصابع اليدين ، فمن باب أولى تكون أكثر عجزا فى إدارة شئون الناس والفصل فى خصوصاتهم ومنازعاتهم وحل مشاكلهم<sup>(١٥٣)</sup> .

---

(١٥١) ص ٥٢ من هذا التقرير .

(١٥٢) الدكتور إبراهيم عبد الحميد نظام القضاء فى الإسلام ص ٣

(١٥٣) الدكتور محمد عبدالقادر أبو فارس القضاء فى الإسلام ، مكتبة الأقصى عمان ، الأردن ص ٣٥ .

أما السنة (١٥٤) :

فقد ورد عن أنى بكرة قال : لقد نفعنى الله بكلمة أيام الجَمَل ، لما بلغ النبى — ﷺ — أن فارساً مَلَكُوا ابنة كسرى قال : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » (١٥٥) .

فكلمة أمرهم هنا تفيد العموم فى كل الولايات ومنها ولاية القضاء وليس الأمر محصوراً فى رئاسة الدولة فقط ، فنفى الفلاح عن توليه المرأة القضاء يفيد عدم جواز ممارستها القضاء والدخول فيه .

أما المعقول :

١ - فإنه لا بد للقاضى من مجالسة الرجال من الفقهاء والشهود والخصوم ، والمرأة ليس من شأنها مجالسة الرجال من الفقهاء والشهود والخصوم ، والمرأة ليس من شأنها مجالسة الرجال لما يخاف عليها وعليهم من الفتنة فضلاً عن المشقة عليها (١٥٩) .

---

(١٥٤) منح الجليل : ١٣٨/٤ ، كفاية الأخبار : ١٥٨/٢ ، المغنى لأبن قدامة ٣٨٠/١١ ، المبدع : ١٩/١٠ مطالب أولى النهى ٤٦٥/٦ ، شرح منتهى الإشارات ٤٦٤/٣ كشف القناع : ٢٩٤/٦ الكافى لأبن قدامة ٤٣٣/٣ ، الروض للربع : ٣٨٥/٣ ، منار السبيل : ٤٥٨/٢ المذهب ٣٧٢/٢ ، نهاية المحتاج : ٢٣٨/٨ البهجة شرح التحفة : ١٩/١ ، المنتقى ١٨٢/٥ ، شرح ميارة ١١/١ المجموع ١١٤/١٩ ، فتح البارى ٥٦/١٣ .  
(١٥٥) فتح البارى : ٥٢/١٣ ، كتاب الفتن ، التتائ بشرح السيوطى ٢٢٧/٨ ، كتاب القضاء ، نيل الأوطار ٢٧٣/٨ وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى كتاب القضاء ١١٨/١٠ .  
(١٥٦) المذهب : ٣٧٢/٢ .

٢ - ويكفى استقرار عمل المسلمين من عهد الرسول ﷺ -  
إذ لم يعلم أو يتقل أن امرأة تولت القضاء في عصر من الأعصار ، ولا بلد  
من البلدان<sup>(١٥٧)</sup> مما يعتبر إجماعاً على امتناع توليتها القضاء وسائر  
الولايات العامة .

٣ - والقضاء فرع عن الإمامة العظمى ( أى رئاسة الدولة ) ،  
وولاية المرأة هذه الإمامة ممنوعة ، فكذلك ما يتفرع عنها ، وهو  
القضاء ؛ لا تتولاه امرأة فمنصب هذه الولاية بهذا غير مستحق  
للنساء<sup>(١٥٨)</sup> .

واستدل الأحناف أصحاب الرأى الثانى على جواز تولية المرأة  
القضاء فيما عدا الحدود والقصاص : بأن المرأة من أهل الشهادة وما  
دامت من أهل الشهادة فهى من أهل القضاء<sup>(١٥٩)</sup> ، والقاعدة عند  
الأحناف أن كل من صلح شاهداً يصلح قاضياً ، لأن القضاء يبنى على  
الشهادة<sup>(١٦٠)</sup> والجامع بين القضاء والشهادة - كون كل واحد  
منهما - تنفيذ القول على الغير<sup>(١٦١)</sup> .

---

(١٥٧) المتقى ١٨٢/٥ المنى والشرح الكبير ٣٨٠٩/١١ .

(١٥٨) شرح مياره ١١/١ .

(١٥٩) مجمع الأنهر ١٦٨/٢ بدائع الصنائع ٤٠٧٩/٩ .

(١٦٠) معين الحكم : ص ١٤ ، بدائع الصنائع ٤٠٧٩/٩ ، فتح القدير ٢٥٣/٧ .

(١٦١) لسان الحكم : ص ٢٢٤ .

وأجيب بأن الشهادة أقل رتبة من القضاء ، لخصوصها وعموم  
القضاء ، فهذا قياس مع الفارق ، وليس من حاجة ولا ضرورة داعية  
إلى توليه المرأة القضاء .

وقد استدل أصحاب الرأى الثالث الذى يقول بتولى المرأة القضاء  
مطلقا بالقياس ، فقالوا :

( إن المرأة يجوز أن تكون مفتية فيجوز أن تكون قاضية ) (١٦٢) .  
ويجيب بأن القضاء فيه إلزام ، والإفتاء لا إلزام فيه فهذا قياس مع  
الفارق واستدل ابن حزم بقوله — عليه السلام — : ( بأن المرأة راعية فى مال  
زوجها ، وهى مسئولة عن رعيّتها ) (١٦٣) وبما روى عن عمر بن  
الخطاب أنه ولى : أم الشفاء — امرأة من قومه — السوق (١٦٤) .

وقال ابن العرى : أنه لم يصح أن ابن جرير الطبرى قال بجواز تولى  
المرأة القضاء (١٦٥) .

ويجيب عن الاستدلال بهذا الحديث : بأن هذه ولاية خاصة  
والقضاء ولاية عامة .

أما عن تولية عمر — رضى الله عنه — لأم الشفاء — فقد رد ابن  
العرى بأن تولية عمر امرأة على الحسبة ، لم يصح ، فلا تلتفتوا إليه ،

---

(١٦٢) المغنى لابن قدامة ٣٨٠/١١ .

(١٦٣) جامع الأصول ٥٠٧/٤ ، اللؤلؤ والمرجان ص ٤٧ ، عمدة القارىء ١٢١/٤ .

(١٦٤) المحلى لابن حزم : ٦٣١/١٠ .

(١٦٥) أحكام القرآن لابن العرى : ١٤٥٧/٣ .



فإنما هو من دسائس المبتدعة في الأحاديث (١٦٦) .

ويؤيد ذلك أن فكرة الحجاب في الإسلام كانت من أمنيات عمر  
— رضى الله عنه — ونزل الوحي مشرعا لهذه الأمانة ، فلا يتصور أن  
يقول عمر بتولى المرأة القضاء لتخالط الرجال ، وتتحمل المشاق مع  
وجود العدد الوفير من الرجال الصالحين لهذا العبء .

### أى هذه الأقوال أولى ؟

ما ذهب إليه جمهور الأئمة والفقهاء من اشتراط الذكورة وعدم  
جواز تولى المرأة القضاء ؛ بل إن بطلان قضائها وأثم من يوليها هو الأولى  
والأحق بالاتباع .

١ — أن هؤلاء قد استدلوا بالنص ، وأن غيرهم قد استدل بالقياس  
على الشهادة والفتوى ؛ وحيث لا قياس مع النص كما هي القاعدة  
الأصولية ؛ فإنه لا ضرورة تدعو إلى تركه والخروج عليه .

٢ — كما استدل الجمهور — أيضا — بقول الرسول ﷺ : **القضاة**  
ثلاثة : واحد في الجنة ، واثنان في النار ، فأما الذى في الجنة فرجل  
عرف الحق ف قضى به ، ورجل عرف الحق فجار في الحكم ، فهو في  
النار ، ورجل قضى للناس على جهل ، فهو في النار (١٦٧) ووجه  
الاستدلال بهذا الحديث هو أن هذا الحديث اختص الرجل بالذكر

---

(١٦٦) أحكام القرآن لأبن العربي : ١٤٥٧/٣ .

(١٦٧) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه — الترغيب والترهيب للمنبرى ج ٣ ص

١٥٦/١٥٥ .

بوصف القاضى فكان دليلا على عدم جواز تولي المرأة القضاء .  
 ٣ - ولأن هنا فرقا بين الفرع والأصل في القياسين المستدل بهما ،  
 فالفتوى غير ملزمة حالة أن القضاء ملزم ، فليس ثمت جامع بين الفرع  
 والأصل ، وإنما هناك خلاف ، ومتى كان هذا الخلاف انتفى القياس .  
 كذلك ، فإن هناك فرقا بين الشهادة والقضاء .  
 فالشهادة لا يثبت بها حق وحدها وإنما لابد معها من حكم ليثبت  
 الحق .

وأما القضاء فهو الحكم ، والحكم يكفى وحده لإثبات الحق .  
 كذلك فإن الشهادة خاصة ، والقضاء عام ، فوجد الفارق ،  
 فانتفى وانتقض هذا القياس .

٤ - ثم إن فقهاء الأحناف قد وافقوا الجمهور فيما استدلوا به ،  
 وقالوا : إن الدليل يفيد عدم جواز تولية المرأة القضاء ، وأن موليا  
 يأثم ؛ وخالفوا في نفاذ قضائها في غير الحدود والقصاص ، فقالوا : إذا  
 وليت أئثم موليا ، ونفذَ قضاؤها إذا قضت بالحق .  
 ومقتضى هذا أن الأحناف لا يجوزون تولية المرأة القضاء ؛ لأنه  
 لا يكون الإثم إلا حيث يكون المنع .

٥ - قال تعالى : ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا  
 رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ  
 إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (١٦٨) .

(١٦٨) سورة البقرة : ٢٨٢ .

فإذا كانت الشريعة قد أجازت للمرأة الولاية الخاصة — كالولاية على مالها ، وأن تكون وصيا على غيرها ، وراعية لبيت الزوجية ، وناظرة على الوقف ، على خلاف في بعض ذلك — فإن القضاء ليس من هذه الولايات الخاصة ، وإنما هو من الولايات العامة التي تقوم على ترجيح الأدلة ، ووزن الحقائق ، والفحص والتدقيق في القضايا ذات الخطر ، والمعقدة ، وتلك التي تحتاج إلى معاناة ، وصبر ، وسعة صدر — وهذه أمور تفتقدها المرأة بحكم تكوينها الطبيعي ، ولا يوهن من هذا القول بأن هناك من النساء من يحملن هذه الصفات ، لأن هذا أمر نادر والنادر لا حكم له ، وإنما الحكم للأعم الأغلب .

ولا يقال — كذلك — إن المرأة في العصر الحاضر قد نجحت في بعض الأعمال الإدارية العامة ، لأن للقضاء طبيعة خاصة ، وليس من جنس العمل الإداري العادي ، كما أن العمل الإداري يخضع في النهاية لرقابة القضاء ، أما حكم القاضي فيكتسب الحجية بمجرد صدوره ويصبح الحكم عنوان الحقيقة ، لا سيما متى اكتسب قوة الأمر المقضي وصار باتا .

٦ — ولأن تولى المرأة القضاء يتطلب منها أن تحتك بالقاعدة العريضة من الجمهور من شهود وخصوم ، ووكلاء وأعوان القضاة ، وهذا الاتصال يجبر عليها المتاعب والصعوبات ، ويوقعها في حرج شديد وكثير ، ينبغي أن يُباعد بينها وبين هذه المصاعب حفاظا على كرامتها وسمعتها ، فقد يضطرها العمل إلى أن تحتل في بعض الأحيان وتنفرد

ببعض أعوانها فتتجه إليها التهم ، وقد يطعن في عرضها مما يسبب لها الشقاء ، وتفقد الاستقرار العائلي ، خاصة وأن شعوبنا الشرقية لا زالت تتمسك بكثير من العادات والتقاليد التي تحول دون قبول توليه المرأة أى عمل رياسى فكيف بتوليها الأحكام ؟

ولقد تولى الأحناف رئاسة القضاء في بلدان عديدة ، وكان مذهبهم هو الحاكم ، ولم ينقل أنهم عينوا امرأة على القضاء .

فالواقع العملى والتطبيق يدل على إجماع المسلمين عمليا على المباحة بين المرأة وبين توليها القضاء ، وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ، ولا تصح مخالفته ؛ لأن أمة الإسلام لا تجتمع على خطأ أو باطل ؟ وما قال به بعض الباحثين - كما سلفت الإشارة - من أنه لم يرد نص القرآن أو السنة يمنع أن تتولى المرأة منصب القضاء - ليس بصحيح . لأنه باستقراء التطبيق العملى منذ عهد الرسالة والخلفاء الراشدين ومن بعدهم لم يُستظهر أن امرأة مسلمة تولت القضاء بين المسلمين ، كما جاء في المغنى والشرح الكبير<sup>(١٦٩)</sup> .

وكما نوه عنه ابن العرى في كتابه أحكام القرآن ، إذ رد على ما نسب إلى عمر - رضى الله عنه - من توليته امرأة على الحسبة أو أمر السوق ، وقال : إن هذا لم يصح وأنه من دسائس المبتدعة في الأحاديث<sup>(١٧٠)</sup> .

(١٦٩) ج ١١ ص ٣٨٠ .

(١٧٠) ج ٣ ص ١٤٥٧ .

وإذا كان العمل بتولية القضاء قد تواتر في الأمة مقصورا على الرجال - وليس كل الرجال - وإنما من توافرت فيهم أهلية خاصة كان الأولى ثم الأولى الاستمرار على ما استقر لدى المسلمين مما يعد إجماعا عمليا ، والإجماع حجة ملزمة لا انفكاك من حكمه .

على أنه وقد تعرضت بعض البحوث إلى القول بتسليى الرجال والنساء في كافة عناصر الأهلية للقضاء تشير إلى ما حرره نقر من الكتاب غير المسلمين عن الاستعدادات التكوينية في المرأة واختلافها عن الرجل .

فهذا : د. / ( فان دى فلد ) يقول : إن العوارض التى تختص بها المرأة في بدنها مدة الحيض وخلالها من الصداغ ، وازدياد تدفق اللعاب وتمدد الكبد ، وتضخمه ، والمغص في الكيس الصفراوى ، واضطراب الهضم وشبهة الأكل ، والغثيان والميل إلى القيء ، وسوء التنفس ، وازدياد نشاط الأمعاء الغلاظ ، هذه العوارض وغيرها تجعل المرأة في عداد المرضى بالاحتقانات والتقلصات والاضطرابات النفسية والعصبية الأمر الذى يعوقها عن وزن الأمور ، ومنها : عمل القضاء وغيره من الأعمال التى تتطلب توافر الاتزان والقدرة على الضبط .

والمستخلص مما كتبه هذا الباحث وغيره في أبحاث حلقة دراسات المركز الطبى بجامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية عن الإسلام

وحقوق الإنسان<sup>(١٧١)</sup> أن الاستعداد الفكري والفطري والاجتماعي  
والنفسى والوضع الطبيعي ، والواقع التجريبي لدى المرأة ، كل أولئك  
يقف حائلا دون توافر الأهلية الذاتية السوية لديها لتحمل أعباء  
الولايات العامة ومنها القضاء ، والتي يعتبر توليها تكليفا لا تشريفا .  
وعلى ضوء هذا وما سلف من الأدلة يكون القول بأن المرأة بطبيعتها  
وقدراتها ؛ غير مكلفة بأعمال الولايات العامة ومنها القضاء قولا سديداً  
وحكما رشيدا ؛ وهو الذي استقر لدى أمة المسلمين إجماعا منذ عهد  
الرسول ﷺ وأصحابه من بعده .

---

(١٧١) ص ١٦٥ ، ١٦٧ وأنظر ترجمة د/ محمد ضحى لكتاب الزواج المثالي للدكتور/ فان دى  
فلد .

نوارق بين الرجل والمرأة في الشهادة

في سورة البقرة من القرآن الكريم آية المدائنة وفيها قول الله

- سبحانه :

﴿ .. وَأَمَّا شَهِدُوا شَهِيدَيْنِ  
مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ  
يَمَنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ  
إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ٢٨٢ : آية .

حيث شرعت هذه الآية مبدأ الإشهاد استيثاقاً للحقوق على وجه  
تطمئن به نفوس المتعاملين على حقوقهما ، وقد ألححت هذه الآية إلى  
الحكمة الإلهية في هذا المقام بيان المعيار الذي ظنه بعض الناس نوعاً  
من الخيف على المرأة والتقليل من قيمتها ، بجعل شهادة امرأتين في  
مقابل شهادة رجل واحد ، وليس الأمر كذلك ، فظرة الإسلام  
بعيدة عن هذا الانتقاص من قيمة إنسانية المرأة ، ولكن جاء النص في  
نصاب الشهادة مبني على أساس آخر استدعته طبيعة المرأة التي ترميها  
عوارض خلقية تشدها راغمة إلى الإحساس بالأذى والألم ، وعدم  
استجماع شتات أفكارها مثل فترات الحيض ، والحمل ، والنفاس

ومن ثم احاط الإسلام لتأخذ العدالة مجراها الذى يترتب عليه استظهار الحق والفصل فى النزاع دون أدنى شبهة فى الحيف .

وليس منع قبول شهادة المرأة الواحدة من حيث كونها شهادة امرأة لا تعلق إلى مرتبة إثبات الحقوق كالرجل ، بل المراد هو الوصول إلى أكمل مراتب الاستيثاق ، حيث تكون شهادة رجل وشهادة امرأتين تستجمعان - فكرهما ، وتذكران وقائع الشهادة على الحق المتنازع عليه ، وهذا هو ما صرحت به الآية : ﴿ أَنْ تَفْضَلَ إِحْدَهُمَا .. ﴾ (١٧٢) عن حقيقة النزاع ﴿ فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَىٰ . ﴾ (١٧٣) وتفضل بمعنى « تنسى » فلا دخل - إذا - لكونها امرأة فى جعل شهادة امرأتين فى مقابل رجل واحد ، وتزيد هذه اللمحة التى أوردتها هذه الآية جلاء ؛ متى لوحظ أن المرأة - فى الأعم الأغلب - ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ، ونحوها من المعاضات ، ومن هنا يغيب عن ذاكرتها كثير من من الواقعات المتعامل بها ، وليس الأمر كذلك فى الأمور المنزلية التى هى شغلها ؛ فإنها فى هذا الشأن أقوى ذاكرة من الرجل ، ومن طبع البشر عامة أن يستذكروا من الأمور ما تكثر ممارسته ويكثر الاشتغال به ، ولا يناقض هذا ما هو واقع من اشتغال بعض النساء الآن بتلك الأمور ، ومنهن المحاميات والمحاسبات ؛ لأن كل هذا دون الكثرة الغالبة من النساء

---

(١٧٢) من الآية رقم ٢٨٢ سورة البقرة .

(١٧٣) من الآية رقم ٢٨٢ سورة البقرة .



وعزوفهن عن أعمال الرجال ، ومع هذا فإن المرأة تتساوى مع الرجل في الشهادة باللعان ، حيث تكون شهادة الزوجة متساوية مع زوجها إذا قذفها في عفتها ، أو تنفى نسب مولودها إليه وهو ما شرعه الله في القرآن ، وفي الآيات من ٦ إلى ٩ من سورة النور ، وهو ما عرف بقضايا اللعان .

وتنفرد هي بالشهادة في مواضع النزاع في أمور النساء الخاصة كالإكفارة والثبوت والولادة ، وعيوب النساء الباطنة ، كما انفرد الرجال بالشهادة على القضايا التي تثير موضوعاتها عواطف المرأة كقضايا القصاص والحدود .

ومن هذا الذي تقدم يتضح أن ما اعتُبر انتقاصاً من حقوق المرأة وإهداراً لمبدأ المساواة مع الرجل غير صحيح ، ثم هذا حكم الله - سبحانه - : ﴿ الَّذِي خَلَقَ مِائِةَ أَلْفٍ مِّنْ نَّاسٍ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُ ۚ ﴾ (١٧٤) .

﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ۙ ﴾ (١٧٥) .

وشهادة المرأتين مع رجل واحد شهادة أصلية ، لا شهادة ضرورة أي أنه يجوز أن تشهدا ابتداء مع إمكان وجود رجل بديل لهما وإمكان حضوره ؛ لأن المقصود في الآية - والله أعلم - التوسعة والتيسير في

---

(١٧٤) الآية رقم ٢ من سورة الأعلى .

(١٧٥) من الآية رقم ١٤ من سورة الملك .

إثبات الحقوق ، فضلا عن تعويد المرأة المشاركة في شئون الحياة العامة والحضور في مجالس التوثيق والتقاضى .

وما ذهب إليه بعض الباحثين<sup>(١٧٦)</sup> في تأويل آية المدائنة في سورة البقرة فيما جاء من قول من قول الله - سبحانه - في شأن تعليل شهادة امرأتين في مقابلة رجل واحد ﴿ أَنْ تَصِلَ إِحْدَهُمَا فَتُكْفِّرَ بِهِمَا ﴾ من أن النسيان عارض قد يوجد لبعض النساء ، وليس لكل النساء ؛ ولأن الآية جاءت لمجتمع لم تنتشر الكتابة والقراءة بين أفرادة - كل هذا لا أثر له بعد أن انعقد الإجماع على أن شهادة المرأتين تقابل شهادة الرجل ، وأنه لا بد في الشهادة : من رجلين أو رجل وامرأتين فيما عدا ما أجاز بنص في شهادة المرأة ؛ منفردة أو معها أخرى .  
أما الوقائع التي تقع فجأة أو في السفر فلها أحكامها الخاصة التي تنفرد بها ، لكنها ليست حكما عاما .

والوقائع التي يسوقها هؤلاء الباحثون من إجازة شهادة الصبيان في الجراح فيما بينهم ، ومن أن آية المدائنة جاءت في التوثيق ، لا في الشهادة أمام القضاء في الخصومات ، - هي - من باب الأحكام الخاصة وليست العامة .

أما عدم إعطاء عمر للمؤلفة قلوبهم سهما في الزكاة ، فلذلك يرجع إلى أنه - رضى الله عنه - وفي وقته ، وجد أن علة هذا الحكم قد انتهت بقوة المسلمين وقدرتهم على مواجهة من يتصدرون للدعوة

بالإفك والزور والنفاق ، فأوقف هذا السهم ؛ ولأن الحكم يدور مع علته وجودا وعدمًا .

وأحكام الرق أوقفت بانتفاء الرق ، فهي من باب زوال الحكم بزوال سببه وعلته

وزواج المتعة لم يحرمه عمر باجتهاده ، وإنما حرّمته السنة ، ولم يكن مشروعاً من قبل إلا للضرورة ، وقد حرم قطعاً ، وأجمعت الأمة على ذلك ، وخلاف الشيعة فيه لا يُخل بالإجماع ؛ لأنهم لا يقولون بحجية الإجماع ، ولا يعتبرونه دليلاً من الأدلة الشرعية .

وبذلك لا يكون في هذه الوقائع وأمثالها ما يشفع لاعتبار ما جاءت به آية سورة البقرة - من تفرقة بين شهادة المرأة وشهادة الرجل - متعلقاً بواقع معين ، يتعين تغييره بتغيير هذا الواقع .  
والله - سبحانه وتعالى - أعلم ..

شيخ الأزهر

( جاد الحق على جاد الحق )



## تحت تفصيلي

الموضوع	ص
المقدمة .....	٣

### ● الفصل الأول ●

المساواة بين الرجل والمرأة .....	٩
----------------------------------	---

#### المبحث الأول :

- المساواة في مجال الخلق .....	١٣
--------------------------------	----

#### المبحث الثاني :

- المساواة في حرية التفكير والرأى .....	١٥
---	----

#### المبحث الثالث :

- المساواة في حق التملك .....	١٧
-------------------------------	----

- المساواة في حق الحماية .....	١٧
--------------------------------	----

- المساواة في حق التدين .....	١٨
-------------------------------	----

- سبق الإسلام في تقرير المساواة بين الرجال والنساء .....	١٩
--	----

#### المبحث الرابع :

- ٢١ ..... المساواة في مجال العطية
- ٢٢ ..... المساواة في مجال المسؤولية والجزاء

#### المبحث الخامس :

- ٢٥ ..... المساواة في حرمة الدم وضمانه
- ٢٦ ..... المساواة بين الرجل والمرأة في الدية

#### المبحث السادس :

- ٢٧ ..... المساواة في المسؤولية

#### المبحث السابع :

- ٢٩ ..... المسؤولية العامة للمرأة

#### المبحث الثامن :

- ٣٣ ..... حق العمل

## ● الفصل الثانی ●

الأحكام المتعلقة بقضية المساواة بين الرجل والمرأة

### المبحث الأول :

٣٩ ..... - اختلاط الرجال والنساء

### المبحث الثاني :

٤٣ ..... - الاختلاط الأسرى

### المبحث الثالث :

٤٥ ..... - زى المرأة

٤٧ ..... - الثياب والنقاب

### المبحث الرابع :

٦١ ..... - المصافحة بين المرأة وغير محارمها

٦٢ ..... - هل قدم المرأة عورة يجب سترها ؟

٦٣ ..... - صوت المرأة .. هل يعتبر عورة ؟

### المبحث الخامس :

- ٦٥ ..... انعقاد الزواج بعبارة النماء
- ٦٧ ..... مراعاة الكفاءة بين الزوجين

### المبحث السادس :

- ٦٩ ..... حق القوامة

### المبحث السابع :

- ٧٥ ..... ميراث المرأة
- ٨٥ ..... تعدد الزوجات
- ٩٤ ..... أوروبا والتعدد
- ١٠١ ..... المساواة في التعدد وطبيعة المرأة

### المبحث الثامن :

- ١٠٣ ..... تولى المرأة القضاء

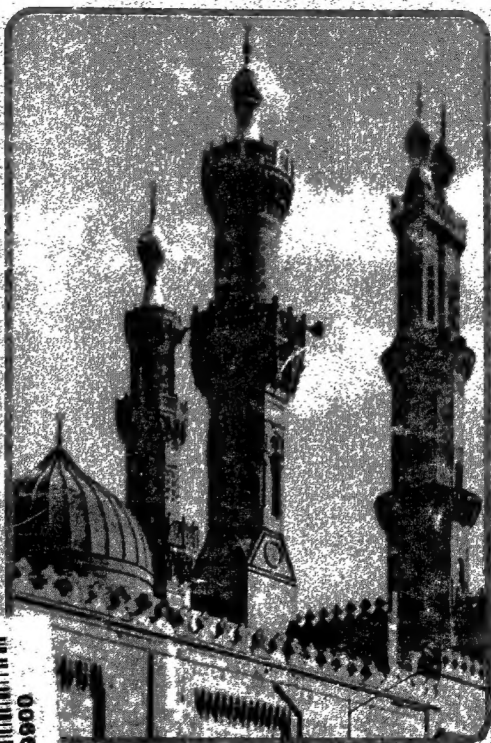
### المبحث التاسع :

- ١١٧ ..... فوارق بين الزوجين في الشهادة





تم بحمد الله



الآمن جيهان

Bibliothèque Alexandrine



0449900